دور الصحافة فى ترتيب أولويات قضايا التعليم العالى لدى الصفوة

«دراسة ميدانية»

د.ليديا صفوت إبراهيم

مدرس الإعلام فى كلية البنات جامعة عين شمس

مقدمة البحث

خلال العقود الثلاثة الماضية كان الحديث عن تطوير التعليم فى مصر فى مراحله المختلفة الأساسي والثانوى والجامعى يثير اهتمام عديد من الخبراء والمسئولين وصناع القرار نظرا لدور هذا القطاع المهم كأحد روافد التنمية فى المجتمع ليس فقط فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل أيضًا فى المجالات السياسية وإدارة شئون الحكم فى البلاد وتطوير العمل بالمؤسسات لإيجاد نظام ديموقراطي يحقق أهداف الوطن والمواطن[1].

والجدير بالذكر أن واقع التعليم فى مصر وخاصة التعليم العالى يثير الكثير من الإشكاليات منها ضعف تكافؤ الفرص بين الراغبين فى التعليم العالى بالإضافة إلى ارتفاع حجم البطالة بين الجامعيين نظرًا لتزايد الفجوة فى العرض والطلب.

وإدراكًا من الدولة لضرورة مواجهة هذه التحديات تم طرح إستراتيجية تطوير التعليم العالى فى مصر 2016-2030 والتى تهدف إلى تحويل الجامعات من مستهلك للمعرفة إلى منتج لها والملاءمة بين التخصصات وسوق العمل وتحقيق تكافؤ الفرص بين الطلاب الراغبين فى التعليم العالى[2].

ومن هنا تأتى أهمية وسائل الإعلام عامة والصحافة خاصة نظرًا للدور الكبير الذى يمكن أن تؤديه- حسبما أشارت نتائج بعض الدراسات السابقة- لو أحسن استخدامها والاستفادة منها ستساهم مساهمة فعالة فى معالجة قضايا ومشكلات التعليم باعتبارها أحد مصادر المعلومات المهمة لمختلف الأحداث والقضايا فى المجتمع ، فضلاً عن أن علاقة التأثير المتبادل بين أولويات قضايا الإعلام وأولويات الجمهور شغلت حيز كبير من اهتمام الباحثين فى مجال دراسات وضع الأجندة.

وقد تبين من خلال إطلاع الباحثة على المصادر المتاحة والمتعلقة بموضوع البحث أن هناك عدد قليل من الدراسات الأكاديمية العربية – وخاصة المصرية- التى تناولت دور الصحف فى ترتيب أولويات الصفوة نحو القضايا المختلفة وبصفة خاصة قضايا التعليم برغم اهتمام بعض الدراسات برصد دور الصحافة فى معالجة هذه القضايا منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى ستينيات القرن العشرين.

أولاً: مشكلة البحث

تأسيسًا على ذلك يمكن بلورة مشكلة البحث فى التساؤل التالى:

ما دور الصحافة فى ترتيب أولويات قضايا التعليم العالى لدى صفوة الخبراء والتربوين من أعضاء هيئة التدريس ورؤيتهم لتطوير منظومة التعليم العالى والكشف عن العوامل المؤثرة فى ذلك من وجهة نظرهم مع التعرف على كيفية تطوير معالجة الصحف للقضايا محل الدراسة؟

ثانيًا:أهمية البحث

يستند البحث فى أهميته على مجموعة من العناصر:

(1) قلة الإسهامات الأكاديمية العربية– وخاصة المصرية– التى بحثت فى دور الصحافة فى معالجة قضايا التعليم وخاصة قضايا التعليم العالى وتأثير ذلك فى ترتيب أولويات الصفوة لهذه القضايا برغم أهمية رؤية صفوة الخبراء والمتخصصين من أعضاء هيئة التدريس فى تطوير منظومة التعليم وآليات معالجة الصحف لهذه القضايا.

(2) الحاجة إلى إعادة تناول دور الصحافة فى معالجة قضايا التعليم العالى خاصة فى ظل زيادة اهتمام الدولة بقضية التعليم فى الوقت الحالى من ناحية ومن ناحية أخرى تأكيد المتخصصين على أهمية الدور الذى ينبغى أن يلعبه الإعلام فى دعم هذه القضية حاليًا.

(3) المزج بين الأسلوب الكمى والكيفى فى جمع البيانات وتحليل النتائج لإثراء الجوانب الكمية بالنتائج الكيفية من اجل مزيد من الدقة والفهم.

ثالثًا: أهداف البحث

حدد البحث مجموعة من الأهداف يسعى إلى تحقيقها تتمثل فى:

1- الكشف عن أولويات اهتمام الصحاف المصرية (القومية والحزبية والخاصة) بقضايا التعليم العالى والسمات التى تبرزها أثناء معالجتها لهذه القضايا والعوامل المؤثرة فى ذلك.

2-التعرف على أجندة اهتمامات الصفوة الأكاديمية بقضايا التعليم العالى ومدى اتساقها مع أجندة الصحف والعوامل المؤثرة فى ذلك.

3- رصد آليات تطوير التعليم العالى والعوامل المؤثرة فى ذلك من وجهة نظر الصفوة.

4- الكشف عن رؤية الصفوة لتطوير معالجة الصحف للقضايا محل الدراسة ودور الإعلام – خاصة الصحف – فى إضفاء شرعية على قرارات وسياسات التعليم العالى.

رابعًا: الدراسات السابقة

اهتمت بعض الدراسات برصد دور الصحافة فى معالجة قضايا التعليم منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى ستينيات القرن العشرين, واعتمدت هذه الدراسات على المنهج التاريخي فى تناول القضايا محل الدراسة.

ونذكر من هذه الدراسات دراسة (رامي عطا الله،2011)[3] التى هدفت إلى الكشف عن موقف صحافة الصعيد من القضايا الوطنية والاجتماعية فى مصر فى الفترة من عام 1886 إلى عام 1960 واستخدمت الدراسة أداة التحليل الوثائقي على عينة من صحف الصعيد الصادرة فى ذلك الوقت, وتناولت دور الصحف فى معالجة قضايا التعليم فى إطار تحليلها للقضايا الاجتماعية والعوامل المؤثرة فى ذلك كالنظام السياسي والاجتماعى والثقافى وكشفت نتائج الدراسة عن تراث صحفى ضخم ضم العديد من الصحف التى ظهرت فى الصعيد وساهمت فى ربط المصريين بالأحداث القومية وكان التعليم من القضايا الاجتماعية التى اهتمت بها صحف الدراسة فأكدت على أهمية نشر التعليم بمختلف أنواعه والدعوة إلى الاهتمام الفنى وكذلك الاهتمام بمشروع إنشاء جامعة فى مدينة أسيوط منذ ثلاثينيات القرن الماضى فضلاً عن تأكيد صحف الدراسة لأهمية تعليم المرأة.

وبالمثل ركزت دراسة (ماجدة عبد المرضى،2003)[4] على تأريخ لموقف واتجاهات الصحافة المصرية بمختلف انتماءاتها السياسية والفكرية من قضية التعليم فى ضوء العوامل المجتمعية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) خلال الفترة من عام 1923 إلى عام 1951 وتوصلت الدراسة إلى اشتراك جميع تيارات الصحافة المصرية (الحزبية وغير الحزبية) –عند معالجتها لقضايا التعليم– فى الاعتماد على معالجات كبار مفكرى ومثقفى الفترة المدروسة أمثال طه حسين ومحمد حسنين هيكل والمازنى وأمين تكلا وحسن

البنا فضلاً عن تأثرها بالتطورات والتغيرات التى طرأت على القضية التعليمية خلال الفترة محل الدراسة فانعكست بدورها على تناول قضايا معينة مثل الدعوة لمجانية التعليم وقضيتي إصلاح التعليم الأزهري واستقلال الجامعة ومن ناحية أخرى أظهرت النتائج تأثير الانتماءات السياسية والفكرية للصحف محل الدراسة علي اتجاهاتها في معالجة قضايا التعليم.

وسعت مجموعة أخرى من الدراسات إلى محاولة الكشف عن علاقة الصحافة بقضايا التعليم الجامعى وما قبل الجامعى واتفقت فى أهدافها حول دور الصحف الورقية والاليكترونية المصرية والعربية فى معالجة هذه القضايا وتأثير ذلك على اتجاهات الجمهور العام بينما اقتصر القليل منها على تحليل مضمون أو تحليل خطاب الصحف فقط وانطلقت أغلب هذه الدراسات من الفرضيات الخاصة بنظريتى ترتيب الأولويات والأطر الإعلامية.

ونبدأ بدراسة (فاطمة نبيل ،2014)[5] التى استهدفت الكشف عن العلاقة بين أولويات اهتمام الصحف الاليكترونية الخاصة واهتمامات الشباب بالقضايا المثارة قبيل ثورة يناير وأثنائها وبعدها وتوصلت الدراسة إلى أن القضايا الخاصة بالتعليم جاءت فى الترتيب الرابع من حيث اهتمام الصحف الاليكترونية بينما جاء ترتيبها الثالث فى قائمة اهتمامات الشباب وكانت الأخبار أكثر الأشكال الصحفية متابعة من قبل الشباب يليها التحقيقات فضلاً عن أن البث الحى من موقع الأحداث يعد أبرز العوامل المؤثرة فى إقبال الشباب على متابعة الصحف الاليكترونية.

واستكمالاً للهدف السابق ركزت دراسة (دعاء عادل،2015) [6] على مناقشة قضايا التعليم من خلال رصد وتوصيف أولويات القضايا الاقتصادية والاجتماعية فى الصحف الاليكترونية وتحليل الأطر التى تم توظيفها لمعالجة هذه القضايا وتأثير ذلك على الجمهور المتابع لهذه المواقع وأوضحت نتائج الدراسة أن القضايا الاجتماعية التى جاءت قضية التعليم فى مقدمتها لم تحظ بالقدر الكافى من التفسير والتحليل نظراً لعدم اعتمادها على الخبراء والمتخصصين ومن ثم عدم القدرة على تقديم مقترحات وبدائل لحل مشكلات التعليم وقد تصدر إطار العمل والانجاز أطر القضايا محل الدراسة إلا أن هذا –حسبما أشارت الباحثة–لا يعكس تقييمًا حقيقيًا لدور الحكومة فى معالجة قضايا التعليم.

أما دراسة (ابتسام احمد، 2017)[7] التى سعت إلى التعرف على دور الصحف الإقليمية فى معالجة بعض قضايا التعليم العالى فقد تشابهت نتائجها مع نتائج الدراسة السابقة فيما يتعلق بأسلوب معالجة هذه القضايا والتى جاء فى مقدمتها مشكلات الأبنية التعليمية تلاها قضية العنف المدرسي فقد غلب الطابع الخبرى على معالجة هذه القضايا ومن ثم افتقدت للشرح والتفسير واتفق هذا مع ما أشار إليه بعض القراء–من أفراد العينة– فيما يتعلق بعدم اهتمام الصحف الإقليمية بقضايا التعليم بالقدر الكافى ومن ناحية أخرى أوضحت نتائج الدراسة معاناة الصحف الإقليمية من العديد من المشكلات – وفقا لما أشارت إليه عينة الدراسة من محررى هذه الصحف– مثل التعامل مع مصادر المعلومات وانخفاض مستوى الكفاءة المهنية ومشكلات التمويل.

بينما ركزت دراسة (محمد عبد الله إسماعيل,2009)[8]على رصد اتجاهات المعلمين حول المعالجة الصحفية لقضايا إصلاح التعليم ما قبل الجامعى وكذلك رؤيتهم لتطوير هذه المعالجة باعتبارهم الركيزة الأولى فى تطوير وإصلاح التعليم وزاوجت الدراسة فى جمع البيانات بين الأدوات الكمية (ممثلة فى صحيفة الاستبانة وتحليل مضمون عينة من الصحف القومية والحزبية والخاصة) والأدوات الكيفية ممثلة في المقابلات غير المقننة مع المعلمين وأوضحت النتائج عدم رضا المعلمين عن التغطية الصحفية لقضية إصلاح التعليم وبدائل الإصلاح التى طرحتها ويرجع ذلك– من وجهة نظرهم– إلى عدم التعمق فى تناول هذه القضية بمحاورها المختلفة فقد جاء الخبر فى مقدمة أشكال التحرير التى تناولت القضية محل الدراسة بينما قل الاهتمام بالحوارات والتحقيقات ومن ثم أشار أفراد العينة إلى ضرورة الاهتمام بهذه الأشكال الصحفية وزيادة المساحات المخصصة لمعالجتها فى صحف الدراسة مع إتاحة فرص كافية للمتخصصين لإبداء أرائهم.

وقد اختلفت نتائج هذه الدراسة مع ما توصل إليه (إبراهيم ابن احمد ،2004)[9] فى دراسته التى هدفت إلى الكشف عن دور الصحافة السعودية فى ترتيب أولويات المعلمين والمعلمات نحو القضايا التربوية فقد توصلت الدراسة إلى أن الصحافة السعودية تلعب دورًا ملحوظًا فى ترتيب أولويات القضايا التربوية لدى القراء من المعلمين والمعلمات لأنها المصدر الأول فى الحصول على المعلومات بينما جاء

الاتصال الشخصى والتليفزيون فى المرتبة الثانية والثالثة على التوالى.

ومن ناحية أخرى نجد أن الدراسات التى اقتصرت على تحليل مضمون الصحف فقط هدفت إلى التعرف على دور الصحافة الورقية والاليكترونية فى تناول قضايا التعليم الجامعى وما قبل الجامعى فضلاً عن تحليل الخطاب الصحفى لمنظومة تطوير التعليم العالى فى مصر والوقوف على الأطر الخبرية المستخدمة لعرض جوانب هذا التطوير مثل دراسة (سحر فاروق ,2008)[10]التى توصلت إلى تنوع الأطر الخبرية للخطاب الصحفى الذى الذى تناول قضايا تطوير التعليم العالى مثل «إطار الأخلاقيات»الذى ركز على علاج مشكلات التعليم العالى وإطار الحريات الممنوحة للجامعات وكذلك إطار الحوار المرتبط بأشكال التعاون مع الخبرة الخارجية.كما كشفت الدراسة عن تأثير العوامل المرتبطة بمصادر الأخبار وأساليب الممارسة العملية فى المؤسسات الصحفية وطبيعة الحدث فى تحديد نوعية الأطر الخبرية المستخدمة فى تحليل خطاب هذه الصحف بينما أوضحت النتائج ضعف تأثير العوامل المرتبطة بنمط الملكية فى معالجة القضية محل الدراسة وقد فسرت الباحثة هذه النتيجة فى ضوء تصنيفها لقضايا التعليم كقضايا اجتماعية يضعف فيها تأثير العامل الخاص بنمط الملكية.ويختلف هذا التفسير مع نتائج بعض الدراسات –التى سنشير إليها لاحقًا – التى ربطت النظم التعليمية بالنظم السياسية والاقتصادية.

أما دراسات (أيمن يسن،2010)[11] و(محمد عبد الله،2013)[12] فقد اتفقت أهدافها على الكشف عن اتجاهات الصحافة الاليكترونية المصرية والعربية فى تناول قضايا التعليم بشقيه الجامعى وما قبل الجامعى بينما اختلفت نتائجها إلى حد ما فبينما أكدت دراسة (أيمن يسن،2010) على اهتمام الصحف الاليكترونية المصرية والعربية بقضايا الفكر التربوى لاسيما من خلال مقالات المتخصصين فى شئون التعليم والتربوين نجد أن دراسة (محمد عبد الله،2013) أشارت إلى اهتمام الصحف الاليكترونية المصرية بقضايا تعليمية معينة على حساب قضايا أخرى سواء على المستوى الجامعى أو ما قبل الجامعى وكانت القضايا المرتبطة باستقلال الجامعات ومشكلات البحث العلمى وأعضاء هيئة التدريس والعنف فى المدارس بينما أغفلت قضايا أخرى مثل تمويل التعليم العالى.

ومن الدراسات التى اهتمت بعلاقة الصفوة بالصحافة من حيث الاعتماد عليها كوسيلة إعلامية فى الحصول على المعلومات المرتبطة بالقضايا المختلفة نجد (دراسة ماهيتاب ماهر، 2014)[13] التى هدفت إلى الكشف عن رؤية النخبة المصرية لمصداقية المحتوى الاليكترونى المطروح عبر البوابات الاليكترونية لعينة من الصحف المصرية القومية والحزبية والخاصة والعوامل المؤثرة فى ذلك فضلاً عن التعرف على أنماط استخدام النخبة لشبكة الإنترنت وكشفت الدراسة عن حرص الصحف الاليكترونية محل الدراسة على توثيق المعلومات المنشورة فيها مما يضفى قدر كبير من المصداقية لدى جمهور النخبة كما توصلت نتائج الدراسة الميدانية إلى ارتفاع مصداقية الصحف الاليكترونية مقارنة بوسائل الإعلام الأخرى لدى النخبة من أفراد العينة.

أما دراسة (عبد الله بن محمد الرفاعي،2010)[14] عن علاقة النخبة الأكاديمية النسائية بوسائل الإعلام السعودية وتقيمها لأدائها الاتصالى والكشف عن المتغيرات المؤثرة فى هذه العلاقة فكشفت نتائجها عن أن الصحف تحتل المركز الأول فى المصادر التى تعتمد عليها عينة الدراسة فى الحصول على المعلومات يليها التليفزيون ثم الكتب المطبوعة وذلك برغم ما يعانيه الإعلام السعودى حسبما أشارت الدراسة من ضعف المصداقية والدقة كما اتضح تأثير الحالة الاجتماعية والسن والتخصص العلمى فى نوعية المصادر التى تعتمد عليها العينة وكثافة التعرض والاشباعات المتحققة.

وعلى الجانب الآخر ركزت المجموعة الأخيرة من الدراسات السابقة– التى ساهمت فى توجيه وإثراء البحث الحالى– على آليات إصلاح التعليم بصفة عامة والتعليم العالى بصفة خاصة مع الإشارة إلى التحديات التى يعانى منها التعليم خاصة فى مصر.

فقد هدفت دراسات كل من (سحر مصطفى،2002)[15] و(مايسة خيرى،2014)[16] و(محمد عبده،2014)[17].إلى الكشف عن آليات تطوير التعليم الجامعى سواء لإعداد خريجين تناسب كفاءتهم مع متطلبات سوق العمل مثل دراسة (مايسة خيرى،2014) ومثل دراسة (محمد عبده،2014) أو لتنمية الشخصية القومية المصرية (Abd El.Khalik,2017).

وقد أشارت هذه الدراسات إلى أن قطاع التعليم العالى يعانى

جملة من التحديات تعوق تنمية الشخصية المصرية فضلاً عن أن القصور فى دور التعليم العالى وغياب التخطيط والتنسيق بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل ساهم فى ظهور البطالة بين صفوف الخريجين لذلك أوصت هذه الدراسات بضرورة مراجعة الجامعات لبرامجها الحالية والتقييم المستمر لأنشطتها التعليمية والبحثية ولأداء العاملين فيها خاصة أعضاء هيئة التدريس ووضع صيغ جديدة لتمويل التعليم العالى وجعل الجامعات مراكز إنتاج خاصة فى ظل تأييد الحكومة المصرية وبعض مؤسسات القطاع الخاص لضرورة التعاون بين الجامعات وقطاع الأعمال والقطاع الصناعى وهو ما توصلت إليه دراسة (Abd El .Khalik, 2017) حيث أكدت على الدور الذى يمكن أن تؤديه الجامعات فى زيادة التفاعل بينها وبين قطاع الصناعة من خلال الدورات التدريبية المقدمة للطلاب وتنظيم ورش العمل والزيارات الميدانية مما يثرى العملية التعليمية خاصة فى ظل انخفاض نسبة الأنشطة التعليمية الخارجية – التى تتم خارج إطار الحرم الجامعى– حسبما أشارت نتائج الدراسة.

واستكمالاً لهذه النتائج أكدت أيضًا الدراسات السابق الإشارة إليها على تفعيل الأنشطة الطلابية المختلفة وتضمين المقررات الدراسية بعض المعلومات السياسية التى تسهم فى التثقيف السياسي للشباب الجامعى وعقد لقاءات دورية مع المثقفين ورموز المجتمع الذين يحظون بثقة الشباب مما يسهم فى تشكيل شخصية الطالب.

ونظرًا لزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المختلفة – كأحد سمات العصر الحالى– أضحت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات جزءًا أساسيًا فى تشكيل اى منظمة حيث تعمل على سرعة وزيادة معدل الأداء ولذا تناولت دراسة (Sedik,2017)[19] كيفية استخدام مؤسسات التعليم العالى لنماذج الإدارة الحديثة للتعامل مع التطور التكنولوجى وهو ما يعرف باسم « الإدارة الاليكترونية» التى تعمل على زيادة الشفافية والإنتاجية.

أما دراسة (Davies,2006)[20] فقد ربطت العوامل الاقتصادية والسياسية بتطوير التعليم العالى فى الولايات المتحدة الأمريكية عندما أوضحت أن استحداث أجندة جديدة للتعليم العالى على مستوي كل ولاية يتوقف على وجود رؤية واضحة لاحتياجات وأولويات التعليم فى كل ولاية من جانب ومن الجانب الآخر يعتمد على العمل الجاد من قبل قادة التعليم والقادة السياسيين المنوط بهم وضع وتنفيذ استراتيجيات التطوير وإزالة العقبات خاصة السياسية والاقتصادية, كما أشارت الدراسة إلي العديد من المراكز التعليمية الأمريكية الغير ربحية التى تسهم فى تطوير التعليم العالى.

ولم تختلف نتائج الدراسات الخاصة بتطوير التعليم العالى– والسابق الإشارة إليها– عن تلك التى تناولت إصلاح التعليم بشكل عام مثل دراسة (جورجيت قلينى،2004)[21] التى أكدت على ضرورة المشاركة المجتمعية لمواجهة بعض قضايا التعليم وأهمية الدور الذي يجب أن تلعبه وسائل الإعلام لإبراز أهمية المشاركة المجتمعية في حل قضايا التعليم.

مما سبق يتضح لنا ما يلى:

(1) فى إطار اهتمام الصحافة بقضايا التعليم عنيت اغلب الدراسات السابقة بالجمع بين العينة (التحليلية) ممثلة فى الجرائد والعينة (الميدانية) باستخدام الأدوات الكمية فى جمع البيانات ومن ثم لم تجمع اى من الدراسات– خاصة على المستوى العربى– بين الجانب الكمى والكيفى باستثناء دراسة (محمد عبد الله،2009).

(2) ركزت بعض الدراسات التى تناولت معالجة الصحف لقضايا التعليم باعتبارها قضية فرعية ضمن مجموعة اشمل من القضايا مثل القضايا الاجتماعية أو القضايا الثقافية.

(3) انخفاض عدد الدراسات العربية– خاصة المصرية– التى تناولت دور الصحف فى ترتيب أولويات الصفوة لقضايا التعليم فضلاً عن اختلاف نتائج الدراسات السابقة حول دور وسائل الإعلام فى التأثير على أجندة الجمهور خاصة فى ظل تعدد وتنوع مصادر المعلومات وتجزئة الجمهور إلى قطاعات متباينة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى افتقار غالبية الصحف للجانب التفسيرى والتحليلى فى معالجة قضايا التعليم فى الوقت الذى يؤكد فيه الخبراء والمتخصصين على الدور الكبير الذى يمكن أن يلعبه الإعلام فى دعم قضايا التعليم.

خامسًا: الإطار النظري

تنطلق هذه الدراسة من **نظرية ترتيب الأولويات** التى تستمد جذورها الفكرية من الفرضيات الخاصة بنظرية التفاعلية

الرمزية التى درست العلاقة بين الإنسان والبيئة مستندة إلى مناهج الدراسة الميدانية التى طورها الانثروبولوجيون واهتمت التفاعلية الرمزية بدور الفاعل الاجتماعى فى اختيار أهدافه والوسائل المحققة لهذه الأهداف كما ركزت من خلال اتجاهاتها المتعددة على الأسلوب الذى يشكل المعانى المشتركة الذى يتم على أساسه تفسير الأفراد للعالم الموضوعى[22].

وافترضت التفاعلية الرمزية أن اتساع المعانى المشتركة يؤدى إلى تشابه الاستجابات فى عمليات التفاعل الاجتماعى وزيادة قدرة الفرد على توقع استجابات الآخرين نحو الأشياء أو الأشخاص أو المواقف المختلفة فى إطار الثقافة الواحدة نتيجة لإدراك الفرد للمعانى المشتركة فى هذه الثقافة وبالتالى نجد أن الأفراد يرسمون صورًا للواقع من خلال نظام خاص للرموز والمعانى يكتسبه الفرد من العمليات الاتصالية المتعددة خلال حياته[23].

ومن ثم يستطيع الناس التفاعل مع بعضهم البعض ليس على أساس صفاتهم الموضوعية الموجودة فى الواقع ولكن من خلال الانطباعات التى يخلقها كل منهم لدى الآخرين من خلال عملية التفاهم بينهم وقد أطلق تشارلز كولى على هذه الانطباعات اسم الأفكار الشخصية.

ومن هنا كان لظهور نظرية التفاعلية الرمزية والاستعانة بها في فهم بعض التفاعلات المتصلة بالعملية الإعلامية دورًا فى بروز مجموعة من الإرهاصات النظرية التى شكلت بدايات لتبلور نماذج نظرية تسعى إلى الاستفادة من التنظير السوسيولوجى لفهم بعض العمليات الإعلامية وهى نظريات التأثير [24].

ومنها «نظرية ترتيب الأولويات «التى تتبناها الدراسة الحالية وقد نشأت هذه النظرية فى مناخ يسيطر عليه الشعور بأن وسائل الإعلام كان لها آثار محدودة بسبب الانتقائية إلا أنها أعادت اكتشاف دور هذه الوسائل فى تكوين الرأى العام.

وتمثل هذه النظرية تحولاً فى اهتمام الباحثين من التركيز على قدرة وسائل الإعلام على تغيير الاتجاهات والسلوك إلى قدرتها على التأثير فى معارف وادراكات الجماهير وقد بدأ هذا التحول على يد» برنارد كوهين عام 1963.عندما لاحظ أن وسائل الإعلام كانت أكثر نجاحًا فى إخبار الناس عما يجب أن يفكروا فيه اى نوعية القضايا التى يهتمون بها[25].

ومن ثم فإن رؤية الأفراد لواقعهم أو للعالم من حولهم لا تعتمد فقط على خبرتهم الشخصية ولكن أيضًا على الصور التى يرسمها المحررون والكتاب وناشرين الصحف التى يقرأونها إلا أن البدايات الأولى لهذه النظرية ظهرت فى كتاب «الرأى العام «لوالتر ليبمان 1922 الذى أوضح فيه العلاقة بين الواقع الحقيقي والصور التى تشكل فى اذهاننا عن هذا الواقع .فالواقع كبير ومعقد بالشكل الذي يصعب علينا فهمه ومن ثم نعيد تشكيله بشكل ابسط من خلال الصور التى نبنيها فى اذهاننا عن هذا الواقع.

أما الفرضية الأساسية للنظرية فقد بنيت على نتائج دراسات ماكسويل وماكبوس ودونالد شو حيث أظهرت نتائج دراستهم عام 1972 وجود علاقة قوية بين ما اعتبره الناخبين القضايا الرئيسية فى الحملة الانتخابية الأمريكية عام 1968 وماركز عليه الإعلام فى هذه الفترة.

فقد أوضح هؤلاء الباحثون مفهوم الأجندة قائلين»أن اختيار الأخبار القابلة للنشر أو الإذاعة تلعب دورًا مهمًا فى تشكيل الواقع السياسي.

ومن ثم تتمثل الفرضية الأساسية لترتيب الأولويات فى انتقال القضايا البارزة من أجندة وسائل الإعلام لأجندة الجماهير نظرًا لأهمية العلاقة بين ما تقدمه وسائل الإعلام من قضايا وترتيب الأفراد لهذه القضايا[26] وتحتوى عملية ترتيب الأجندة على ثلاثة عناصر تتفاعل فيما بينها لوضع الأجندة الإعلامية وتتمثل فى:

1- أجندة الجماهير.
2- أجندة وسائل الإعلام.
3-أجندة صانعى السياسات.

وتؤثر مجموعة من العوامل فى كل عنصر من هذه العناصر التى نعرض لها على النحو التالى:

1- أجندة الجماهير.

تتخذ من أولويات اهتمامات الجمهور متغيرًا تابعًا وقد بدأ هذا الاتجاه البحثى على يد .دونالد شو وكومبس عام 1972.ومن العوامل المؤثرة فيه:

(أ) نوع وطبيعة القضايا.
(ب) درجة أهمية القضايا بالنسبة للجمهور.
(ج) الفترة الزمنية التى تستغرقها التغطية الإعلامية للقضايا المختلفة.

(د) الخصائص الديموغرافية للجمهور.
(هـ) الاتصال الشخصى.
(و) اختلاف قدرة وسائل الإعلام فى وضع الأجندة.

2- أجندة وسائل الإعلام.

وتتخذ من أولويات قضايا وسائل الإعلام متغيرًا تابعًا لها وقد انبثق هذا المجال البحثى مرتبطًا بالدراسات الاجتماعية وتؤثر فى هذه الأجندة العديد من العوامل نذكر منها ما يرتبط بأهداف هذه الورقة البحثية:

(أ) أجندة جماهير وسائل الإعلام التى ترتبط بقدرتهم على الوصول لوسائل الإعلام والوقت المتاح للمتابعة الذى يعتبر أساس المجال التنافسي بين وسائل الإعلام ومدى قدرتها على جعل الفرد أكثر تعرضًا لها من غيرها من الوسائل.

(ب) تأثير جماعات المصالح وصانعى القرار السياسي ونمط ملكية وسائل الإعلام فى مضمون ما يقدم فى هذه الوسائل.

3- أجندة صانعى السياسات

تتخذ من أولويات قضايا السياسة العامة ودوائر صنع القرار وأولويات اهتمام صانعى القرار متغيرًا تابعًا لها بينما تمثل اهتمامات وسائل الإعلام المتغير المستقل.

وقد عبرت هذه العناصر-السابقة الذكر- عن اتجاهات بحثية منفصلة فى بداية نشأتها إلا إن الاتجاه الحديث والأقرب إلى الواقعية يتبنى وجهة النظر القائلة بديناميكية العلاقة بين النظم الفرعية للتوصل إلى علاقات التأثير المتبادل[27].

وقد بذل ماكومبس مجهودًا كبيرًا لتطوير نظرية ترتيب الأولويات وهو ما أسفر عن المستوى الثاني من الأجندة (وضع السمات) وقد رأى .كومبس2004.أن هذا التوسع فى نطاق نظرية وضع الأجندة يعنى أن هناك تطويرًا للفرضيات الأولية للنظرية فلم تقتصر الأجندة على دور وسائل الإعلام فى إخبارنا بما يجب أن نفكر فيه (المستوى الأول) بل وتخبرنا أيضًا كيف نفكر فيه (المستوى الثاني من الأجندة -بروز السمات).

يفترض المستوى الثانى من الأجندة وهو وضع السمات. أن هناك سمات معينة تبرزها وسائل الإعلام أثناء معالجتها للقضايا والأحداث وينتقل هذا البروز ويؤثر على مدركاتهم حول هذه القضايا.

وتعرف السمات «بأنها الملامح المحددة للموضوع أو القضية التى تتناولها التغطية الإعلامية» وهناك نوعين من السمات.

(أ) السمات المعرفية أو الموضوعية.

وهى سمات الأخبار التى تساعدنا فى تكوين البناء المعرفى وتساعدنا على التمييز بين العديد من القضايا ويتم قياس هذه السمات بناء على درجة بروزها فى المعالجة الإعلامية ونتعرف على تأثيرها لدى الجماهير من درجة بروز هذه السمات لديهم. وتتعلق السمات الموضوعية بالأسباب والحلول والسيناريوهات والدوافع والنتائج والتقييمات.

(ب) السمات العاطفية.

ترتبط بالاستجابات العاطفية للجماهير ويتم قياسها بناء على نغمة التغطية الإعلامية لموضوع ما ونتعرف على تأثيرها من رد الفعل العاطفى للجماهير على النغمة الايجابية أو السلبية لتغطية القضايا المختلفة[28].

وقد توصل ماك كومبوس أن المستوي الثانى للأجندة أكثر تأثيرًا على الجمهور من المستوى الأول المرتبط بالقضايا فيما يتعلق باختيار المرشحين السياسين وفى الوقت ذاته كان للسمات السلبية للمرشحين تأثيرًا أكبر على اختيار الجمهور مقارنة بالسمات الايجابية كما أن تطبيق هذه المستويات (السمات والقضايا) لم يعد قاصرًا على الجوانب السياسية والحملات الانتخابية فقط بل امتد ليشمل مختلف القضايا والأحداث كالقضايا الصحية والبيئية والاقتصادية[29].

والجدير بالذكر أن ظهور الانترنت وما وفره من مصادر معلوماتية وإعلامية كبيرة جدًا فضلاً عن سرعة وسهولة الوصول إليها آثار اهتمام الكثير من الباحثين فى مجال نظرية ترتيب الأولويات حيث دارت التساؤلات حول كيفية تأثير أجندة الإعلام الجديد على وسائل الإعلام التقليدية والعكس؟ فقد لاحظ ماك كومبس أن الأجندات المتعددة المتاحة حاليًا للجمهور بفعل تعدد مصادر المعلومات والأخبار على شبكة الانترنت تشكل خطرا على استمرارية ترتيب الأولويات نظرًا لوجود جمهور نشط لديه القدرة على تعزيز الإدراك الانتقائي فى عملية الحصول على المعلومات واستهلاكها,Arguete (2017:52)[30].

فضلاً عن إجماع العديد من الدراسات على زيادة شعبية وسائل الإعلام الجديدة لدى الشباب والمراهقين مقارنة بالوسائل التقليدية ومن ثم خلصت هذه الدراسات إلى أن الإعلام الجديد

لـه تأثير أكبر من مثيله التقليدى فى المساهمة فى تحديد أجندة الجمهور وفى وقت أسرع (Razinah,2014:9)[31].

سادسًا: المفهومات الأساسية والتعريفات الإجرائية

*** الصفوة.**

تشير الكتابات إلى عدم وجود اختلافات جوهرية بين مفهومى النخبة والصفوة فيمكن استخدامهما بالتبادل للتعبير عن نفس المصطلح ويعد مفهوم الصفوة أو النخبة من المواضيع المهمة التى اهتم بها علماء الاجتماع السياسي بالدراسة والتحليل.

ويرجع الفضل فى ظهور مصطلح الصفوة إلى العالمين الايطاليين موسكا وفلفريدو باريتو فى القرن التاسع عشر حيث مثلت ملاحظاتهم حول حكم الأقلية للأغلبية إسهامًا مهما فى علم الاجتماع السياسي فقد عرض موسكا فى كتابه أسس علم السياسة للخصائص المميزة للحكام وقدم تفسيرًا لسيطرتهم السياسية ارجع فيه هذه السيطرة إلى التنظيم المحكم والقوى للحكام وأشار أن استمرار هذه السيطرة مرتبط بممارستها بطريقة تتسق مع قيم المجتمع وعلى الرغم من أن باريتو– على ما يعتقد– قد استمد فكرته عن الصفوة من موسكا إلا انه كان صاحب الفضل فى إطلاق اسم الصفوة على أفراد تلك الأقلية[32].

وتعرف الصفوة بأنها جماعة من الأفراد يشغلون مراكز النفوذ والسيطرة فى مجتمع معين وتمثل الصفوة أكثر الطبقات هيبة وأثرًا كما يشير المصطلح إلى الفئة العليا فى احد ميادين التنافس حيث أن الصفوة تضم البارزين والمتفوقين بالقياس إلى غيرهم ما يجعلهم قادة فى ميدان معين.

ويري بوتومور أن الصفوة عبارة عن جماعات وظيفية ومهنية بصورة أساسية تتمتع بمكانة عالية في المجتمع[33].

ومن تعريفات الصفوة أيضًا أنها مجموعة من الأشخاص تتسم بخصائص مميزة ذات مستوى اقتصادى واجتماعى وتعليمى مرتفع ويتصدرون مراكز متعددة فى المجتمع بالإضافة إلى خلفياتهم المعرفية التى تمكنهم من استيعاب المعلومات وتكوين الاتجاهات والآراء نحو مختلف القضايا مما يجعل لهم تأثيرًا كبيرًا فى كافة مجالات الحياة [34].

وتتعدد أشكال الصفوة ومن بينها الصفوة المثقفة أو المفكرة والتى يندرج ضمنها الصفوة الأكاديمية –وهى محور دراستنا فى هذه الورقة البحثية– حيث تشمل الصفوة المثقفة جميع الأشخاص الذين حازوا على تعليم عالى ويشتغلون فى مجال الفكر والثقافة ومن بينهم الكتاب، الصحفيون، الروائيون، المفكرون، الفلاسفة، أساتذة الجامعات.ويرى موسكا أن المثقفين يشكلون نواة صفوة آو نخبة مهمة خاصة وان مؤهلاتها الفكرية وخلفياتها التعليمية تجعلها تواجه الصالح العام بموضوعية.

ويدعم أهمية هذه الصفوة أن المنتمين إليها يقومون بدور اكاديمى داخل الجامعة وبدور اجتماعى فعال خارجها ومن أهم مميزاتها أنها مصدرًا للتنوير والإشعاع الثقافى فهم فئة مؤثرة ومسئولة عن إعداد أجيال أخرى[35].

وتعرف الصفوة إجرائيًا بأنها أعضاء هيئة التدريس الذين يشغلون مناصب إدارية تسمح لهم بالمشاركة فى وضع الخطط واتخاذ القرارات والإشراف على المشروعات المرتبطة بتطوير العملية التعليمية سواء على مستوى الجامعة مثل رؤساء الجامعات أو علي مستوى الكليات والأقسام مثل العمداء ووكلاء الكليات ورؤساء الأقسام ورؤساء وحدات ضمان الجودة.

كما تضم أيضًا المستشارين فى مجال التعليم العالي وذوي الخبرة من التربويين سواء من أعضاء هيئة التدريس الذين لا يشغلون مناصب إدارية أو من غير الأعضاء.

وتعرف قضايا التعليم العالى إجرائيًا بأنها الموضوعات والأحداث ذات الصلة بالتعليم العالى والبحث العلمى ومشكلاتهم وآليات تطويرهم كما تضم أيضًا بعض الموضوعات المرتبطة بالتعليم ما قبل الجامعى والتى تنعكس آثارها فى التعليم الجامعى مثل القضايا المرتبطة بالتنسيق وسياسات القبول فى الجامعات.

سابعًا: منهجية الدراسة وأساليب التحليل

تنتمى هذه الدراسة إلى الأبحاث الوصفية التحليلية وطبقت الدراسة التحليلية على عينة من الصحف الورقية.

عينة الصحف : ضمت عينة من الصحف المصرية القومية والحزبية والخاصة والمتمثلة فى صحف (الأهرام والوفد والمصرى اليوم) وقد تم استخدام أسلوب الحصر الشامل لكل المواد الصحفية التى تناولت قضايا التعليم العالى فى الصحف محل الدراسة وتمثلت فى الأخبار والتقارير

والحوارات والتحقيقات الصحفية والمقالات الافتتاحية والتحليلية والأعمدة الصحفية وأراء القراء والكاريكاتير.

وقد بلغ اجمالى عدد القضايا وبلغ اجمالى عدد القضايا فى الصحف الثلاث (202) قضية موزعين كالتالى :

(87) قضية فى صحيفة الأهرام بنسبة (43,1%) فى مقابل(71) قضية فى المصري اليوم بنسبة(35,1%)و(44) قضية فى الوفد بنسبة (21,8%) من اجمالى عدد القضايا فى الصحف الثلاث .

أساليب التحليل وأدوات جمع البيانات.

زاوجت بين الأسلوبين الكمى والكيفى فى جمع البيانات وتحليل النتائج حيث اعتمدت فى جمع البيانات على:

1- صحيفة تحليل المضمون.

وتم استخدامها لتحليل محتوى عينة من الصحف المصرية لقضايا التعليم العالى فى الفترة من1مارس إلى 30 مايو2017 وتمثلت وحدة التحليل الأساسية فى وحدة الموضوع.

الصدق والثبات Face Validity.

تم استخدام الصدق الظاهري للتأكد من أن الأسئلة المتضمنة فى أداة جمع البيانات يمكن أن تؤدى إلى قياس المتغيرات قياسًا صحيحًا ولذا تم عرض صحيفة تحليل المضمون على مجموعة من الأساتذة المتخصصين*.

أما اختبار الثبات فقد تم تطبيقه على 15% من أعداد الصحف محل الدراسة ثم أعيد التطبيق بعد أسبوعين من قبل الباحثة للتأكد من الثبات وقد بلغت نسبته (85%).

2- المقابلات المتعمقة.

تم تصميم دليل مقنن للمقابلة وتم تطبيقه من خلال المقابلات المتعمقة على (10) حالات من الصفوة الأكاديمية واشتمل الدليل على ثلاث محاور أساسية هدفت إلى الكشف عن أولويات قضايا التعليم العالى من وجهة نظرهم ومدى اتساقها مع أجندة الصحافة والعوامل المؤثرة فى ذلك ومصادر المعلومات التى يعتمدون عليها فى التعرف على قضايا التعليم العالى ورؤيتهم لتطوير معالجة الصحف لقضايا التعليم العالى من ناحية و من ناحية أخرى رؤيتهم لتطوير منظومة التعليم العالى وآليات حل المشكلات التى تواجهه ويوضح الجدول التالى خصائص حالات الدراسة:

جدول رقم (1) يوضح خصائص حالات الدراسة

م	النوع	الوظيفة الحالية	المناصب القيادية السابقة والخبرة في مجال تطوير التعليم والأنشطة الاستشارية مع صانعى القرار فى مجال التعليم
1	أنثى	أستاذ المناهج وطرق التدريس فى قسم أصول تربية -كلية البنات – جامعة عين شمس	*رئيس القسم الأسبق *عميد كلية البنات الأسبق
2	أنثى	رئيس وحدة الضمان والجودة فى كلية البنات	* عضو اللجنة الإستراتيجية لجامعة عين شمس *إنشاء المركز القومى للتعلم الاليكترونى والمساهمة فى وضع استراتيجياته على مستوى التعليم العالى
3	ذكر	أستاذ فى كلية العلوم ومستشار جامعة القاهرة لشئون الدراسات العليا والبحوث	
4	أنثى	أستاذ المناهج وطرق التدريس فى كلية الدراسات العليا للتربية- جامعة القاهرة	* رئيس قسم المناهج وطرق التدريس الأسبق *وكيل الكلية للدراسات العليا الأسبق وكذلك لشئون خدمة المجتمع *الاشتراك فى برامج تربوية مع UNESCO-UNESEF
5	أنثى	أستاذ الناهج وطرق التدريس فى كلية البنات	مراجع خارجي للهيئة القومية للاعتماد والجودة الخاص بكلية التربية
6	ذكر	أستاذ المناهج وطرق التدريس فى كلية التربية –جامعة عين شمس	* مدير مركز تطوير التعليم العالى فى فترة التسعينيات *مستشار للعديد من وزراء التعليم العالى والتربية والتعليم فى تسعينيات القرن الماضى
7	ذكر	عضو فى المجلس الاستشارى لكلية البنات من خارج الكلية ويشغل أيضا رئيس قسم التعليم فى جريدة الجمهورية	عضو مجلس كلية البنات السابق
8	أنثى	أستاذ فى قسم أصول التربية -كلية التربية – جامعة بنها	
9	أنثى	رئيس قسم أصول التربية في كلية البنات – جامعة عين شمس	
10	ذكر	رئيس جامعة القاهرة	

ثامنًا: نتائج الدراسة

أولاً: قضايا التعليم العالى بين أجندة الصحف وأجندة الصفوة.

يناقش هذا الجزء ترتيب أولويات قضايا التعليم العالى فى الصحف محل الدراسة ومقارنتها بأولويات الصفوة الأكاديمية والعوامل المؤثرة فى ذلك ويوضح جدول رقم (2) ترتيب أولويات قضايا التعليم العالى فى الصحف المصرية.

جدول رقم (2) يوضح ترتيب أولويات قضايا التعليم العالى فى الصحف المصرية

القضية	الجريدة						المجموع	
	جريدة الأهرام		جريدة الوفد		جريدة المصرى اليوم			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
زيادة موازنة التعليم العالي	3	3.4	5	11.4	9	12.7	17	8.4
إصلاح القوانين واللوائح المنظمة للتعليم	2	2.3	8	18.2	4	5.6	14	6.9
دعم الدوله لمشروع التعليم	4	4.6	2	4.5	4	5.6	10	5.0
النهوض بمنظومة البحث العلمي	32	36.8	8	18.2	17	23.9	57	28.2
التوسع في إنشاء جامعات وكليات جديدة وزيادة الأبنية التعليمية في المؤسسات القائمة	12	13.8	6	13.6	5	7	23	11.4
استقلال الجامعات الحكومية	2	2.3	0	.0	1	1.4	3	1.5
توفير تخصصات علمية جديدة تواكب متطلبات السوق وبناء علاقات بين الخريجين وأصحاب الأعمال	12	13.8	6	13.6	4	5.6	22	10.9
سياسات القبول والأعداد المتزايدة للطلبة	3	3.4	4	9.1	10	14.1	17	8.4
تفعيل آليات التقويم وتطويرها	2	2.3	0	0	1	1.4	3	1.5
تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة	2	2.3	0	.0	2	2.8	4	2.0
دعم الأنشطة الطلابية	11	12.6	3	6.8	6	8.5	20	9.9
تنمية البيئة وخدمة المجتمع	16	18.4	4	9.1	9	12.7	29	14.4
تراجع مستوى التعليم الجامعي	10	11.5	4	9.1	12	16.9	26	12.9
تراجع مستوى التعليم قبل الجامعي	12	13.8	4	9.1	4	5.6	20	9.9
رفع قدرات الطلبة ودعم المشروعات الطلابية	9	10.3	10	22.7	5	7	24	11.9
المجموع	87	-	44	-	71	-	202	-

(اختيار أكثر من بديل)

1- من خلال استقراء نتائج الجدول رقم(2) يتضح أن قضية النهوض بمنظومة البحث العلمى جاءت فى مقدمة قضايا التعليم العالي التى اهتمت بها صحف الدراسة على اختلاف نمط ملكيتها حيث بلغت نسبتها(28.2%) من اجمالى قضايا التعليم العالى فى الصحف الثلاث تلاها فى المرتبة الثانية قضية تنمية البيئة وخدمة المجتمع ثم تراجع مستوى التعليم الجامعى فى المرتبة الثالثة وبلغت نسبتهما علي التوالى (14.4%) و(12,9%) بينما جاءت القضايا المرتبطة بزيادة موازنة التعليم العالي وإصلاح القوانين واللوائح المنظمة للتعليم فى المرتبة الثامنة والتاسعة- برغم أهميتهما بالنسبة لحالات الدراسة من الصفوة الأكاديمية كما سنرى لاحقا- وجاءت نسبتهما على التوالى (8,4%) و(6,9%).

وإذا انتقلنا إلى تريب هذه القضايا فى كل صحيفة على حده نجد أن هناك تشابه بين الصحف محل الدراسة فى ترتيب بعض القضايا بينما اختلفت فى ترتيب قضايا أخرى فقضية النهوض بمنظومة البحث العلمى جاءت فى المركز الأول فى صحيفتي الأهرام والمصرى اليوم وبلغت نسبتهما على التوالى (36.8%) و(23,9%) فى الصحيفتين بينما احتلت قضية رفع قدرات الطلبة ودعم المشروعات الطلابية المركز الأول فى صحيفة الوفد وبلغت نسبتها (22,7%) من اجمالى عدد القضايا فى الصحيفة وجاءت قضية النهوض بمنظومة البحث العلمى فى المركز الثانى فى الوفد وذلك بنسبة (18,2%).

ودارت اغلب الموضوعات المرتبطة بهذه القضية فى صحف الدراسة- حول شرح عوامل تراجع البحث العلمى فى مصر سواء بشكل عام أو بالتركيز علي قطاعات بعينها مثل تراجع البحث العلمى فى قطاع الإعلام وإرجاع بعض هذه العوامل إلى تراجع مستوى التعليم الجامعى وما قبل الجامعى.

كما عرضت الصحف الثلاث من خلال القوالب الصحفية المختلفة- وخاصة الأخبار الصحفية كما سيتضح ذلك فى جدول لاحق -لآليات تطوير منظومة البحث العلمى والتى تمثلت فى الاستفادة من تجارب الدول التى تقدمت فى مجال البحث العلمى مثل الهند وباكستان وانشاء كليات للدراسات العليا فى بعض القطاعات مثل الإعلام.

وكذلك تعزيز التعاون الدولى فى مجال البحث العلمى فى المجالات الصناعية والاقتصادية ومجالات العلوم والتكنولوجيا وربط مخرجات البحث العلمى بتنمية المجتمع.

وفى هذا الإطار صرح خالد عبد الغفار وزير التعليم العالى والبحث العلمى خلال احتفالية جامعة عين شمس بعيد العلم والخريجين:

«**أن تطوير البحث العلمى هو الحل الجوهرى لجميع مشاكلنا**[36].

وجاءت قضية تنمية البيئة وخدمة المجتمع فى المرتبة الثانية فى جريدة الأهرام وذلك بنسبة (18,4%) بينما تراجع ترتيبها فى صحيفتى المصرى اليوم والوفد واحتلت المرتبة .الرابعة والخامسة فى الصحيفتين على التوالى وذلك بنسبة (12,7%) فى المصرى اليوم و(9,1%) فى الوفد كما شغلت قضية تراجع مستوى التعليم الجامعى المرتبة الثانية فى جريدة المصرى اليوم وذلك بنسبة(16,9%) وفى المرتبة الثالثة فى نفس الجريدة جاءت قضية سياسات القبول والتعامل مع الأعداد المتزايدة للطلبة وذلك بنسبة (14,1%) بينما تساوت

القضايا المرتبطة بتوفير تخصصات علمية جديدة والتوسع فى إنشاء جامعات وكليات جديدة فى اهتمام صحيفة الوفد بها حيث شغلت المرتبة الثالثة فى أولويات قضايا التعليم العالى فى الصحيفة وذلك بنسبة (13,6%).

واستكمالاً لما سبق اختلفت الصحف فيما بينها فى ترتيب مجموعة أخرى من القضايا مثل قضية زيادة موازنة التعليم العالى والتى احتلت المركز الثامن فى جريدة الأهرام بينما شغلت المركز الرابع فى صحيفتي المصري اليوم والوفد وبلغت نسبتهما فى الصحيفتين على التوالى (12,7%) و(11,4%) كما تقارب ترتيب قضية إصلاح القوانين واللوائح المنظمة للتعليم فى صحيفتى الأهرام والمصرى اليوم فجاءت فى المركز السابع فى صحيفة المصرى اليوم وذلك بنسبة (5,6%) والمركز التاسع فى جريدة الأهرام بينما احتلت المركز الثاني فى صحيفة الوفد وذلك بنسبة (18,2%).

بينما اتفقت صحف الدراسة على إغفال معالجة بعض قضايا التعليم العالى كما سبق وذكرنا فبينما لم تتطرق صحيفة الوفد إلى معالجة القضايا المرتبطة باستقلال الجامعات الحكومية وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة وتفعيل آليات تقويم الطلبة وتطويرها جاءت هذه القضايا فى نهاية أولويات صحيفتى المصري اليوم والأهرام.

2- أظهرت النتائج أن اتجاه مضمون اغلب قضايا التعليم العالى فى صحف الدراسة كان اتجاها ايجابيًا وذلك بنسبة (70,3%) من اجمالى هذه القضايا فى الصحف الثلاث.

جدول رقم (3) يوضح اتجاه مضمون قضايا التعليم العالى فى الصحف المصرية

اتجاه المضمون	الجريدة						المجموع	
	جريدة الأهرام		جريدة الوفد		جريدة المصرى اليوم			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ايجابى	65	74.7	32	72.7	45	63.4	142	70.3
سلبى	17	19.6	8	18.2	19	26.8	44	21.8
محايد	5	5.7	4	9.1	7	9.8	16	7.9
المجموع	87	100	44	100	71	100	202	100

وعلى الرغم من ذلك فقد تأثر اتجاه مضمون بعض القضايا إلى حد ما بنمط ملكية الصحف محل الدراسة خاصة ما ارتبط بدور الدولة المباشر فى دعم قضية التعليم فقد غلب الطابع الايجابى على مناقشة قضية موازنة التعليم العالى فى صحيفة الأهرام فكان التركيز على زيادة الموازنة إلى 35,8 مليار جنيه للعام الجامعى 2017-2018 بدلا من 31 مليار جنيه مع إشارة الصحيفة إلى أن هذا» يعد مؤشر ايجابى لاهتمام الدولة بالتعليم العالى[37].

بينما ركزت صحيفتا الوفد والمصري اليوم على ضعف ميزانية البحث العلمى وبعض المستشفيات الجامعية مع التركيز على الجدل فى لجنة التعليم فى مجلس النواب بشأن الاعتمادات المخصصة للتعليم فى موازنة عام 2017-2018 وذلك لعدم التزامها بماهو مقرر فى الدستور وفى هذا الصدد صرح جمال شيحة رئيس لجنة التعليم والبحث العلمى قائلاً:

« **الحكومة يجب عليها أن تعطى التعليم حقه الذى اقره الدستور حتى نستطيع تطوير منظومة التعليم التى عانت الإهمال عقودًا طويلة**[38].

وبالمثل قالت د.هالة السعيد وزير التخطيط فى افتتاح المؤتمر الدولى لمعهد التخطيط (نحو تعليم داعم للتنمية المستدامة فى مصر):

«تمت زيادة مخصصات التعليم فى الموازنة الجديدة إلى 16% إلا أنها غير كافية»[39].

بينما لم يظهر اختلاف واضح فى اتجاه مضمون الصحف فيما يتعلق بقضية إصلاح القوانين واللوائح المنظمة للتعليم حيث دارت الموضوعات المرتبطة بهذه القضية حول الانتهاء من إعداد لائحة طلابية جديدة ودراسة إعداد قانون يمكن الجامعات الحكومية من إنشاء جامعات أهلية غير هادفة للربح.

فضلاً عن تناول صحيفة الأهرام فى إحدى مقالاتها التحليلية لقضية اختيار القيادات الجامعية مثل العمداء ورؤساء الأقسام مشيرة إلى أن النظام الحالى المعمول به يزيد من فرص الفساد لان يسمح لمن لا يمتلك الشروط والمؤهلات العلمية للتسلسل إلى المنصب لذلك من الأفضل العودة إلى النظام القديم المتبع فى اختيار هذه القيادات.

وتتفق هذه النتيجة مع أقوال بعض حالات الدراسة حيث أشارت أستاذ المناهج وطرق التدريس فى كلية الدراسات العليا للتربية فى جامعة القاهرة إلى المشكلات الناجمة عن اختيار القيادات الجامعية فى الوقت الحالى بدء من العميد

وحتى رئيس الجامعة وتقول:

«أن أسلوب اختيار القيادات لا يتم بشكل موضوعى وما يزيد من حدة المشكلة أن كل عميد يختار الوكلاء الذين سيعمل معهم وهنا تظهر فكرة الاعتماد على ذوي الثقة لا ذوي الخبرة مما يؤثر سلبا فى أدارة المؤسسات التعليمية».

3- كشفت نتائج الدراسة عن عدم الاتساق بين اجندتى الصحف وحالات الدراسة من الصفوة فيما يتعلق بأغلب القضايا محل الدراسة فقد جاءت قضية زيادة موازنة التعليم العالى فى مقدمة القضايا التى اهتمت بها حالات الدراسة تلاها فى المرتبة(الثانية) قضيتى إصلاح القوانين واللوائح المنظمة للتعليم وسياسات القبول فى الجامعات- برغم تأخر ترتيبهما خاصة فى صحيفة الأهرام- كما سبق وذكرنا- كما تساوت فى الترتيب قضيتى النهوض بمنظومة البحث العلمى وتوفير تخصصات علمية غير نمطية حيث جاءت فى المركز(الثالث)من وجهة نظر حالات الدراسة.

واحتلت القضايا المرتبطة بدعم الأنشطة الطلابية واستقلال الجامعات وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة (المرتبة الرابعة) من حيث أهميتها بالنسبة للصفوة الأكاديمية وجاء الاهتمام بالتوسع فى إنشاء الجامعات الخاصة فى نهاية أولوياتهم.

وفى هذا الصدد ربطت العديد من حالات الدراسة بين زيادة ميزانية التعليم وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس ويدلل على ذلك عضو المجلس الاستشارى لكلية البنات قائلا:

«عدم تأهيل الأستاذ الجامعى يرتبط بضعف ميزانية التعليم العالى فالتطوير دون تمويل لا يعنى تطوير.

4- يرجع سبب عدم الاتساق بين اجندتى الصحف وحالات الدراسة من الصفوة إلى تعدد مصادر المعلومات المتخصصة التى يعتمد عليها هؤلاء الصفوة باعتبارها أكثر أهمية ومصداقية بالنسبة لهم مثل الاطلاع على النشرات والتقارير المعلوماتية المرتبطة بالتخصص والمشاركة فى المؤتمرات العلمية والدخول على المواقع الاليكترونية لوزارتى التربية والتعليم والتعليم العالى ومواقع الجامعات الأخرى فضلاً عن الاتصال الشخصى بالقيادات التعليمية من خلال الاجتماعات واللقاءات المختلفة.

5- استكمالاً للنتيجة السابقة كشفت الدراسة الكيفية أن وسائل الإعلام تأتى فى نهاية المصادر التى يتم الاعتماد عليها للحصول على معلومات حول قضايا التعليم العالى وجاءت وسائل الإعلام الأجنبية سواء الصحف أو التليفزيون فى مقدمة الوسائل التى يتم الاعتماد عليها- لمتابعة قضايا التعليم بشكل عام- يليها الصحف والتليفزيون المصرى وتدلل على ذلك أستاذة المناهج وطرق التدريس وعميد كلية البنات الأسبق قائلة:

«أتابع فى المقام الأول محطات التليفزيون الأجنبية مثل بى.بى.سي وسي .ان.ان لمتابعة البرامج التى تربط التعليم بالسياسات المختلفة للدول فمثلا لو هناك برنامج يتحدث عن مشاكل التعليم فى نيجيريا فهو يتعرض للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذا البلد مما يعطى خلفية جيدة عن هذه الدول وأنظمة التعليم فيها فضلا عما تقدمه من معلومات وأخبار عن التعليم على مستوى العالم».

ومن ناحية أخرى أجمعت حالات الدراسة – فيما يتعلق بمتابعة وسائل الإعلام المصرية- أن الصحف تأتى فى مقدمة الوسائل التى يتابعونها يليها التليفزيون وكانت صحيفة الأهرام فى مقدمة الصحف القومية التى تعتمد عليها حالات الدراسة وذلك لمعرفة الرأي الرسمى (رأى الدولة) بشأن قضايا التعليم العالى المختلفة ومن الصحف الخاصة كانت صحيفة المصرى اليوم واليوم السابع من أكثر الصحف التى تتابعها بعض حالات الدراسة ولكن ليس بشكل دورى كما كشفت نتائج الدراسة الكيفية عن تراجع اعتماد حالات الدراسة على الصحف الحزبية فقد أشارت نتائج المقابلات إلى متابعة حالتين فقط من الصفوة الأكاديمية لجريدة الوفد كصحيفة حزبية وتدلل على ذلك إحدى الحالتين وهى أستاذ أصول تربية فى جامعة بنها قائلة:

«أحيانا اقرأ جريدة الوفد عندما تتاح أمامي ولكنى لا احرص على قراءتها فالأفيد شراء كتاب شهريا بنفس ثمن الجريدة».

أما الحالة الثانية فهى رئيس جامعة القاهرة الذى يتابع بحكم وظيفته- من خلال مكتبه الإعلامي- كل ما يتعلق بالتعليم العالى فى وسائل الإعلام المقروءة والمرئية.

6- يرجع تراجع اعتماد الصفوة على وسائل الإعلام المصرية- كما أشارت نتائج الدراسة الكيفية – إلى افتقارها إلى المصداقية والموضوعية وتركيزها على قضايا

وموضوعات بعينها دون الالتفات إلى باقى مشكلات التعليم العالى مثل التطرف الدينى والسلوكى فى الجامعات وتطوير المناهج وتطبيق اللامركزية وفساد الجهاز الادارى وتؤكد على ذلك رئيس وحدة الضمان والجودة فى كلية البنات قائلة:

«الإعلام المصرى موجه ويفتقر إلى الموضوعية فالنقاشات حول قضايا التعليم اغلبها سلبى ولا تصل إلى حلول مفيدة فى النهاية كما أنها تفتقر إلى استشارة المتخصصين».

ويتفق معها مستشار جامعة القاهرة لشئون الدراسات العليا والبحوث قائلا:

«وسائل الإعلام وخاصة الصحف لا تتناول قضايا التعليم بشكل شامل فلا يوجد معالجة نقدية تركز على السلبيات والايجابيات نظرا لعدم وجود محررين قادرين على معالجة هذه القضايا بحيادية».

وتختلف هذه النتيجة مع النتائج المرتبطة بأسلوب معالجة الصحف لقضايا التعليم العالى– كما اتضح من نتائج تحليل المضمون –حيث أظهرت النتائج بروز السمات الموضوعية فى معالجة الغالبية العظمي لقضايا التعليم العالى فى الصحف فقد اتضح أن (94,6%) من اجمالى القضايا اتسمت معالجتها بالموضوعية التى اعتمدت اغلبها على تسجيل للوقائع وركز بعضها على الأسباب والدوافع المرتبطة بهذه القضايا وتحليل للنتائج المترتبة على هذه القضايا مع إمكانية وضع الحلول لبعض مشكلات التعليم العالى وذلك فى القوالب الصحفية التفسيرية والقوالب التى تحمل مادة الرأي وسنفصل عنها الحديث لاحقا ويوضح الجدول رقم (4) أسلوب المعالجة الصحفية لقضايا التعليم العالى.

جدول رقم(4) يوضح أسلوب معالجة الصحف لقضايا التعليم العالي

أسلوب المعالجة الصحفية	ك	%
موضوعى	191	94.6
عاطفى	11	5.4
المجموع	202	100

وعلى الجانب الآخر أشارت النتائج أن المحرر الصحفى هو أكثر المصادر التى اعتمدت عليها صحف الدراسة فى تناول قضايا التعليم يليه الكاتب الصحفى وبلغت نسبتهما على التوالى (70,3%) و(16,8) من اجمالى المصادر الصحفية بينما لم تتجاوز اجمالى نسبة التقارير المتخصصة والنشرات والوثائق ونتائج الدراسات فى مجال التعليم (7%) من المصادر التى اعتمدت عليها الصحف فى تناول قضايا التعليم وقد بلغت اجمالى نسبتها فى صحيفة المصري اليوم(9,8%) و(6.8%) فى جريدة الأهرام بينما لم تتجاوز اجمالى نسبتها(2.3%) فى جريدة الوفد ولعل هذا السبب هو احد العوامل المهمة التى دفعت حالات الدراسة إلى فقدان المصداقية فى تناول الصحف لقضايا التعليم العالى فبرغم اعتمادها على الأسلوب الموضوعى فى معالجة هذه القضايا إلا أن اغلبها افتقد للتفسير والتحليل واعتمد بالقدر الأكبر على تسجيل الوقائع والأحداث من خلال الأخبار الصحفية ويوضح جدول رقم (5) المصادر الصحفية التى اعتمدت عليها الصحف فى معالجة قضايا التعليم.

جدول رقم(5) يوضح المصادر الصحفية التى اعتمدت عليها الصحف فى معالجة قضايا التعليم العالى

المصادر	الجريدة						المجموع	
	جريدة الأهرام		جريدة الوفد		جريدة المصرى اليوم			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
محرر صحفي	53	60.9	32	72.7	57	80.3	142	70.3
كاتب	15	17.2	5	11.3	14	19.7	34	16.8
تقارير ودراسات	3	3.4	0	0	5	7	8	4.0
نشرات ووثائق	3	3.4	1	2.3	2	2.8	6	3.0
غير محدد	19	21.8	7	16	0	0	26	12.9
المجموع	87	-	44	-	71	.-	202	-

(اختيار أكثر من بديل)

وعلى صعيد آخر واستكمالاً للنتيجة السابقة أشار رئيس جامعة القاهرة إلى أهمية الدور الذى يمكن أن يقوم به الإعلام فى دعم عملية إصلاح التعليم إذا توفرت له المعلومات الصحيحة ويدلل على ذلك قائلا:

«أن توفر المعلومات الصحيحة لوسائل الإعلام من قبل المتخصصين يدعم ملف التطوير وقد كانت وسائل الإعلام داعمة لتجربة جامعة القاهرة فى الإصلاح».

7– كشفت النتائج عن أن الأخبار جاءت فى مقدمة القوالب

الصحفية التى اعتمدت عليها الصحف محل الدراسة فى معالجة كل قضايا التعليم العالى فقد بلغت نسبتها (66.3%) من اجمالى القوالب الصحفية التى عالجت قضايا التعليم يليها التقارير الصحفية بنسبة (10,4%) بينما انخفضت نسبة الأشكال التفسيرية ممثلة فى الحوارات والتحقيقات والمواد التى تحمل مادة الرأي ممثلة فى المقالات والأعمدة الصحفية وبريد القراء فلم تتجاوز اجمالى هذه القوالب (23,3%) ويدعم ذلك نتائج الدراسة الكيفية التى ترى إن معالجة الصحف لقضايا التعليم العالى تفتقر إلى التفسير والتحليل النقدى الذى يقود إلى حل المشكلات ويساهم فى عملية الإصلاح.

وتدلل على ذلك أستاذ المناهج وطرق التدريس فى كلية الدراسات العليا للتربية قائلة:

«دور الصحف الأكبر هو أبراز انجازات القيادات أو بعض الأخبار الأخرى كافتتاح أبنية جديدة مثلا ولكن لا يوجد معالجة حقيقية للقضايا الهامة الخاصة بالتعليم العالى»

ويوضح جدول رقم (6)القوالب الصحفية التى عالجت قضايا التعليم العالى.

جدول رقم (6) يوضح القوالب الصحفية التى عالجت قضايا التعليم العالى

القالب الصحفى	ك	%
خبر	134	66.3
حوار	4	2
تحقيق	4	2
تقرير	21	10.4
مقال تحليلى	19	9.4
عمود	17	8.4
آراء قراء	3	1.5
المجموع	202	-

(اختيار أكثر من بديل)

8- أظهرت النتائج تنوع عناصر الإبراز المصاحبة للموضوعات الصحفية التى عالجت القضايا محل الدراسة وان كان اغلبها اعتمد على عناصر الإبراز التقليدية المتمثلة فى استخدام العناوين السوداء والصور الفوتوغرافية بأنواعها المختلفة (الشخصية والموضوعية والإخبارية) كما يتضح من جدول رقم (7).

جدول رقم (7) يوضح عناصر الإبراز فى الموضوعات الصحفية التى عالجت قضايا التعليم العالى

عناصر الإبراز	ك	%
إطارات وبراويز	74	36.6
الصور	126	62.4
الرسوم اليدوية	5	2.5
العناوين السوداء	163	80.7
عناوين ملونة	42	20.8
المجموع	202	-

(اختيار أكثر من بديل)

فإن العناوين السوداء فقط هى الأكثر استخدامًا فى إبراز غالبية الموضوعات الصحفية وذلك بنسبة (80,7%) كما أن (62,4%) من الموضوعات التى عالجت قضايا التعليم العالي استخدمت الصور الفوتوغرافية سواء الإخبارية أو الشخصية المتعلقة بالشخصيات المرتبطة بالمادة الصحفية المنشورة أو الصور الموضوعية كما أن بعض الموضوعات استخدمت البراويز والأرضية المظللة أو الملونة لإبراز مضمون القضايا المنشورة في حين اعتمدت نسبة ضئيلة جدا من صحف الدراسة على استخدام الرسوم اليدوية – المتمثلة فى الرسوم التوضيحية كالخرائط والأشكال البيانية والرسوم التعبيرية والكاريكاتير– لإبراز المادة الصحفية.

ثانيا :آليات تطوير التعليم العالى والعوامل المؤثرة فى ذلك من وجهة نظر الصفوة.

1- كشفت نتائج الدراسة الكيفية عن تضافر دور العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية فى تطوير التعليم العالى فمن ناحية أشارت حالات الدراسة إلى أن الظروف

السياسية والاجتماعية التى مر بها المجتمع المصرى خاصة منذ عام 2011 ساهمت فى انتشار التطرف الدينى والفكرى والسلوكى على مستوى الطلبة وبعض الأساتذة أيضًا وقد أشارت إلى ذلك رئيس قسم أصول التربية فى كلية البنات وأضافت قائلة:

««إن غياب الأنشطة الطلابية من الأسباب التى تؤدى إلى زيادة التطرف السلوكى والفكرى بين الطلبة».

وتتفق معها فى ذلك أستاذ المناهج وطرق التدريس فى كلية الدراسات العليا للتربية والتى أرجعت ضعف الأنشطة الجامعية إلى غياب المناخ الديموقراطى فى المجتمع ومن ثم فى الجامعات.

كما أضاف رئيس جامعة القاهرة قائلا:

«إن التطرف ناتج عن سيادة تيارات ثقافية دينية واجتماعية متشددة وفدت إلى المجتمع المصرى من الخارج فسممت تدينه كما أرادت أن تحتل العقل المصرى ونجحت فى ذلك فى كثير من الأحيان».

ومن ناحية أخرى أشارت الصفوة الأكاديمية إلى أن التطرف الفكرى فى المجتمع الاكاديمى والناتج عن الاعتقاد بصحة رأي واتجاه واحد أدى إلى أن الجامعة أصبحت مكان لتلقين المعلومات فى اتجاهات أحادية فقط اثر سلبًا فى المستوى الثقافى للطلاب وقد عبرت أستاذ المناهج وطرق التدريس فى كلية الدراسات العليا للتربية فى جامعة القاهرة عن ذلك «بفراغ الفكر الثقافى عند الطلاب» وأضافت قائلة:

« إن الكليات النظرية بصفة خاصة تظهر فيها التوجهات الشخصية لبعض الأساتذة بشكل كبير فتوجهات الأستاذ تؤثر فى الطلاب فتقودهم إلى الطريق الصحيح أو تسهم فى تشتيتهم».

وعلى مستوى الطلاب أوضحت نتائج الدراسة الكيفية عدم اهتمام غالبية الطلاب فى الوقت الحالى بالاستفادة من المناهج واستيعاب كل ما يتم تدريسه والسعى لتنمية الجوانب المعرفية والتثقيفية والبحث عن المعلومة من مصادر متنوعة ويرجع ذلك كما أشارت حالات الدراسة إلى عدم تطوير الكثير من المناهج الدراسية من ناحية ويدلل على ذلك أستاذ المناهج وطرق التدريس فى كلية التربية جامعة عين شمس قائلا:

«بعض المناهج لم تتغير منذ خمسين عام فما درسه بعض الأساتذة يدرسونه للطلبة».

ومن ناحية أخرى سوء الأحوال الاقتصادية يدفع الطلاب إلى توجيه اهتمامهم الأكبر إلى البحث عن العمل بعد التخرج وربما قبله أيضًا مما يصرفه عن الاهتمام بتنمية الجوانب التثقيفية وتدلل على ذلك أستاذ المناهج وطرق التدريس فى كلية الدراسات العليا للتربية قائلة:

«أصبح التعليم العالى كالوجبة السريعة بمعنى إن الطالب لا يريد من التعليم سوى القدر الذى يجعله يحصل على المؤهل ليبدأ حياته العملية دون الاهتمام بتنمية مستواه الثقافى».

وقد ترتب على ذلك كما – أشارت الصفوة الأكاديمية – ظهور مشكلة أخرى وهى اعتماد عدد كبير من الطلاب على المذكرات الجامعية

وعلى الجانب الآخر أوضحت نتائج المقابلات مع الصفوة الأكاديمية إن النظام السياسي يؤثر أيضًا فى اختيار قيادات التعليم العالى والمنوط بها تطوير هذا القطاع ومن ثم لابد أن تكون الكفاءة هى المعيار الأول فى الاختيار فقد أجمعت حالات الدراسة أن عملية التطوير تحتاج أولاً إلى قيادات تؤمن بالإصلاح والتطوير.

ويدلل على ذلك أستاذ المناهج وطرق التدريس فى كلية التربية جامعة عين شمس قائلا:

«النظام السياسي هو الأساس فى تراجع مستوى التعليم لان اختيار القيادات الجامعية لا يتم بشكل موضوعى».

يؤكد علي هذه النقطة أيضًا عضو المجلس الاستشارى فى كلية البنات مشيرًا إلى التداخل بين العوامل السياسية والاقتصادية قائلا:

« تطوير التعليم مرتبط بإيمان النظام السياسي بالتطوير والتزام السلطة التشريعية بتنفيذ بنود الدستور فالمشكلة أننا نعانى من عدم التزام مجلس النواب ببنود الدستور فيما يتعلق بميزانية التعليم العالى بسبب قلة الموارد».

وتختلف معهم إلى حد ما أستاذ أصول التربية فى جامعة بنها مشيرة إلى أن هناك إرادة سياسية حقيقية من جانب الدولة لتطوير التعليم ولكن المشكلة فى الجهات التنفيذية التى تفتقر إلى رؤية سليمة للتطوير.

2- استكمالا للنتيجة الخاصة بأهمية اختيار قيادات التعليم أشارت غالبية حالات الدراسة أن التخطيط من أهم العوامل

المؤثرة فى تطوير التعليم العالى ومن ثم فافتقاد هذا القطاع للتخطيط السليم من المشاركين فى وضع السياسات وافتقاد الرؤية الواضحة لمعالجة مشاكل التعليم يسهم فى تراجع مستواه.

ويؤكد مستشار شئون الدراسات العليا فى جامعة القاهرة هذه النتيجة قائلا:

«تفتقر مصر إلى التخطيط الاستراتيجى فى اغلب المجالات ومنها التعليم فلا يوجد خطة حقيقية تحقق الأهداف المفترض الوصول إليها فضلا عن عدم وجود آليات حقيقية للتنفيذ».

وتضيف أستاذ أصول التربية فى جامعة بنها قائلة:

«نفتقد إلى ثوابت التطوير والتغيير بسبب كثرة الاستراتيجيات لإصلاح التعليم بشقيه العالى وما قبل الجامعى فكل وزير يبدأ من جديد وليس من حيث انتهى الآخرين».

ويتفق رئيس جامعة القاهرة مع هذه الآراء قائلاً:

«من العوامل المؤثرة فى وضع سياسات التعليم عدم القدرة على اتخاذ القرار وعدم وضوح الرؤية والجنوح لخطط غير قابلة للتنفيذ والإغراق فى التصورات الخيالية التى تفصل المسئول عن الواقع الحقيقي وظروف المجتمع».

3- أوضحت النتائج الكيفية دور العوامل الاقتصادية- كما سبق وذكرنا- فى تطوير التعليم العالى فضعف الموارد الاقتصادية والمخصصات المالية الموجهة لقطاع التعليم يؤثر بدوره فى عدة جوانب مثل تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة من خلال الدورات التدريبية الجادة المرتبطة بكل تخصص على سبيل المثال وتطوير البحث العلمى وتحسين دخل أساتذة الجامعات والتوسع سواء فى إنشاء كليات أو أبنية تعليمية جديدة تتناسب وزيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات وتجهيز الأبنية الموجودة لتوفير بيئة دراسية جيدة للطلبة وهو ما أشارت إليه رئيس قسم أصول التربية فى كلية البنات جامعة عين شمس حيث قالت:

«التهوية والإضاءة وسعة القاعات لا تتناسب مع الأعداد المتزايدة للطلبة وهو احد أسباب ارتفاع نسبة الرسوب».

وأضاف أستاذ المناهج وطرق التدريس فى كلية التربية قائلا :

« المعامل والمكتبات لا تتيح للطالب فرصة الاستفادة منها بشكل كبير كما أن شبكة الانترنت في بعض الكليات غير موظفة لخدمة البحث العلمى بشكل فعال».

فضلاً عن تأثير العوامل الاقتصادية أيضًا على الهيكل الادارى فيما يتعلق بتعيين موظفون جدد من ناحية ومن ناحية أخري انتشار الفساد المالى الادارى فى الجامعات وقد أكد على هذه النقطة رئيس جامعة القاهرة ورئيس وحدة الضمان والجودة فى كلية البنات.

ومن ناحية أخرى لا تتمثل المشكلة الأساسية فى ضعف المخصصات المالية الموجهة للتعليم العالى فقط ولكن أيضًا فى كيفية الإنفاق حيث أشارت بعض الحالات إلى هدر بعض الموارد المالية فيما لا يفيد وتدلل على ذلك أستاذ أصول التربية فى جامعة بنها قائلة:

«المصروفات التى تنفق مثلا فى أعمال الامتحانات يمكن الاقتصاد فيها إذا تحولت الامتحانات إلى اليكترونية أيضًا ارتفاع تكلفة بند الأوراق المستخدمة فى وحدات الضمان و الجودة نتيجة كثرة التعديلات دون إصلاح حقيقي يذكر علي مستوى الكثير من الكليات».

4- تلعب العوامل الثقافية والاجتماعية دورًا مهمًا فى تطوير التعليم العالى فمن ناحية ثقافة المجتمع المصرى مازالت تعلى من قيمة التعليم العالى مقارنة بالتعليم التجارى والفنى ومن ثم يزداد الالتحاق بالثانوي العام مما يترتب عليه زيادة أعداد الملتحقين بالكليات وما يترتب على ذلك من مشكلات كما أشارت رئيس وحدة الضمان والجودة فى كلية البنات جامعة عين شمس ومن ناحية أخرى أشار أستاذ المناهج وطرق التدريس فى كلية التربية جامعة عين شمس إلى « أن زيادة الإقبال على بعض الكليات باعتبارها كليات قمة كما يصنفها المجتمع تزيد من حد القبول فى هذه الكليات فضلا عن إن زيادة الإقبال على التعليم العالى بشكل عام – كما سبق وذكرنا- يرفع من حد القبول فى الكليات بشكل عام.

استكمالاً لما سبق يعد الموروث الثقافى والمرتبط من ناحية برفض التغيير أو التجديد احد العوامل المساهمة فى رفض بعض الأساتذة تبنى التكنولوجيا الحديثة فى العملية التعليمية مما يؤثر سلبًا على الاستخدام الفعال لهذه التكنولوجيا ومن ناحية أخرى الحرص على بقاء الكثير من الأجهزة الجديدة دون استخدام لفترة طويلة بحجة أنها «عهدة « يؤثر سلبًا فى عملية التطوير.

5- تعددت آليات تطوير التعليم العالى من وجهة نظر الصفوة الأكاديمية كما تعددت الإطراف المشاركة فى التطوير لتشمل الأستاذ الجامعى والطالب والمجتمع المدنى وسوق العمل ووسائل الإعلام فالتطوير من وجهة نظرهم يحتاج إلى رؤية شاملة وتكاملية تضم هذه الأطراف مجتمعة وقد تمثلت هذه الآليات فى:

(أ) تنمية الموارد الذاتية للكليات والتى تعتمد بشكل كبير على توظيف الوحدات ذات الطابع الخاص بشكل فعال فضلاً عن اشتراك الكليات على مستوى الجامعة لتقديم خدمات متكاملة تحقق لها دخل اكبر بالإضافة إلى الدور الذى يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدنى فى المشاركة فى تمويل وتسويق الخدمات التى تقدمها الكليات المختلفة ويدلل عضو المجلس الاستشارى لكلية البنات ورئيس قسم التعليم فى جريدة الجمهورية على ذلك قائلا:

«كلية التربية على سبيل المثال لديها أقسام مهمة يمكن أن تقدم خدمات كثيرة للمجتمع مثل دورات فى الرسم والموسيقى والطهى وهكذا فإن أمكن عمل بروتوكول تعاون بين هذه الكلية وكلية التجارة مثلا لإدارة وتسويق هذه المشروعات لتحقيق دخل اكبر للكليات المشاركة فى هذا البروتوكول».

(ب) دراسة احتياجات المجتمع بقطاعاته المختلفة لإعداد خريجين لخدمة هذه القطاعات من ناحية ومن ناحية أخرى توظيف البحث العلمى لخدمة هذه القطاعات ومن ثم إمكانية تسويقه للجهات المختصة من خلال مراكز يتم إنشائها لتسويق هذه الأبحاث فى كل جامعة فضلاً عن الشراكة مع رجال الأعمال أيضًا للمساهمة فى تمويل هذه الأبحاث من ناحية ومن ناحية أخرى توفير فرص تدريب ميداني للطلاب خاصة فى الأقسام العملية وكذلك إمكانية توفير تخصصات علمية جديدة تواكب سوق العمل وكذلك تطوير المناهج القائمة بالفعل ويتطلب ذلك أيضًا ضرورة وضع خطط تكاملية للتطوير تشمل وزارة التعليم العالى والوزارات والجهات المعنية ويشير إلى ذلك أستاذ المناهج وطرق التدريس فى كلية التربية جامعة عين شمس قائلا:

«لابد ألا يتم التطوير بمعزل عن باقى الوزارات والجهات المعنية مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة الصناعة والتخطيط والزراعة وهكذا».

(ج) تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة من خلال الدورات العلمية الجادة فى مجال التخصص والعمل على زيادة دخل أعضاء هيئة التدريس عن طريق تطوير التمويل الذاتي للجامعات -كما سبق وذكرنا- وقد كان لهذا العامل دورًا مؤثرًا فى عملية الإصلاح التى شاهدتها جامعة القاهرة فقد ترتب على ذلك -كما أشار رئيس الجامعة- القضاء على مشكلة «الكتاب الجامعى الواحد نتيجة إصرار بعض الأساتذة على التدريس من احد مؤلفاتهم فقط باعتباره مصدر للدخل وفى هذا الإطار يقول رئيس جامعة القاهرة:

«يشترك فى تأليف وتدريس المقرر الواحد خمس أو ست أساتذة على سبيل المثال فأصبح يسمى بالكتاب المعرفى واثر ذلك فى الخروج بعقلية الطالب من نمط الأستاذ الواحد»

(د) الاستفادة من التجارب الدولية فى تطوير التعليم بشقيه العالى وما قبل الجامعى مثل الهند وماليزيا وفنلندا والتى أشارت أستاذ أصول التربية فى جامعة بنها إلى أن نظام التعليم بها موحد ومطبق على كل الإفراد باختلاف مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية بمعنى عدم وجود أنظمة متعددة للتعليم كالتعليم الأجنبي والحكومى والدينى ما يترتب على ذلك من عدم تكافؤ للفرص بين الطلبة.

(هـ) السير بالتوازى فى تطوير عناصر العملية التعليمية- التى قسمتها بعض حالات الدراسة إلى الأبنية التعليمية والطاقة البشرية وبرامج التعليم - وليس بالتوالى بمعنى أن يتم البدء فى تطوير جميع هذه العناصر فى آن واحد لتحقيق الأهداف المرجوة.

ثالثا :آليات تطوير وسائل الإعلام ودورها فى إضفاء شرعية على سياسات وقرارات مؤسسات التعليم العالى

أشارت غالبية حالات الدراسة إلى تراجع دور وسائل الإعلام المصرية- كما سبق وذكرنا- فى تناول قضايا ومشكلات التعليم العالى برغم الدور المنوط به كأحد الأطراف المشاركة فى عملية تطوير وإصلاح هذا القطاع ومن ثم لابد -من وجهة نظر الصفوة الأكاديمية- من قيام الإعلام وخاصة الصحف بدورها التوعوى فى معالجة قضايا التعليم المختلفة بالتنوع فى القضايا المطروحة دون التركيز على قضايا بعينها واغفال قضايا أخرى قد تكون أكثر أهمية بالنسبة للمجتمع الأكاديمى فضلاً عن إلقاء مزيد من الضوء على التجارب

والنماذج الناجحة فى مجال التعليم العالى وجدير بالإشارة أن نتائج تحليل المضمون أوضحت قيام صحف الدراسة بإلقاء الضوء على بعض النماذج الطلابية الناجحة وذلك فى إطار معالجتها لقضية رفع قدرات الطلبة ودعم المشروعات الطلابية وهى من القضايا الخاصة بفئة أخرى تذكر وقد غلب الطابع الاخبارى– متمثلاً فى الأخبار الصحفية – على معالجة اغلب هذه القضايا.

لذا أشارت حالات الدراسة إلى ضرورة التنوع فى أسلوب عرض المادة الصحفية وزيادة القدرة على التحليل والتفسير والنقد الموضوعى لكل جوانب القضايا المطروحة والاعتماد على الخبراء والمتخصصين فى قطاع التعليم العالى لمناقشة هذه القضايا وإبراز خطط واستراتيجيات التطوير والإصلاح فى هذا القطاع.

وكذا قيام وسائل الإعلام بما فيها الصحف بالتوعية ببعض المفاهيم التى من شأنها المساهمة فى حل بعض مشكلات التعليم العالى مثل العمل على زيادة الوعي بأهمية التعليم الفنى مثلا وذلك بالتعاون مع الجهات المتخصصة مثل وزارة التربية والتعليم– مثلما أشارت رئيس وحدة الضمان والجودة فى كلية البنات– مما يسهم فى دعم هذا النمط من التعليم من ناحية ومن ناحية أخرى يقلل من أعداد الملتحقين بالجامعات

ومن ناحية أخرى لابد من تزويد وسائل الإعلام بالمعلومات الصحيحة والدقيقة من جانب القيادات التعليمية وصناع القرار وقد أكد رئيس جامعة القاهرة على أهمية هذا العامل للمساهمة فى تطوير معالجة وسائل الإعلام ومن بينها الصحف للقضايا محل الدراسة مشيرًا إلى نجاح وسائل الإعلام فى إبراز دور جامعة القاهرة فى عملية التطوير والإصلاح.

وتقودنا هذه النتيجة إلى الإجابة على التساؤل الخاص بدور وسائل الإعلام فى إضفاء شرعية على قرارات وسياسات مؤسسات التعليم العالى.

أجمعت الصفوة الأكاديمية على الدور المفترض أن تقوم به وسائل الإعلام فى إضفاء شرعية على قرارات وسياسات مؤسسات التعليم العالى إلا أنها اختلفت فيما بينها حول قيام الإعلام بهذا الدور فى الوقت الحالى فقد أشارت غالبية حالات الدراسة إلى أن تراجع دور وسائل الإعلام فى معالجة قضايا التعليم العالى بشكل موضوعى– كما سبق واشرنا– يساهم أيضًا فى تراجع دوره فى إضفاء شرعية على قرارات وسياسات هذا القطاع نظرًا لفقدان مصداقية غالبية وسائل الإعلام فى الوقت الحالى سواء فى معالجة القضايا التى تطرحها من ناحية ومن ناحية أخرى تجاهلها لقضايا أخرى ذات أهمية فى المجتمع الاكاديمى.

فضلاً عن ذلك أوضحت الدراسة الكيفية إلى الاختلاف بين دور وسائل الإعلام فى إضفاء الشرعية على سياسات التعليم العالى من خلال معالجتها بشكل موضوعى والاهتمام بالتفسير والتحليل النقدى لهذه القرارات وبين الدور الذى تمارسه وسائل الإعلام حاليا كلسان حال النظام السياسي و رموزه فتأييد الإعلام المطلق لهذه القرارات – من وجهة نظر حالات الدراسة – لم يعد كافيا لإعطاء شرعية لها خاصة فى ظل تراجع دور وسائل الإعلام وخاصة الصحف فى التفسير والتحليل والاستعانة بالخبراء والمتخصصين وتدلل على ذلك أستاذ المناهج وطرق التدريس فى كلية الدراسات العليا للتربية فى جامعة القاهرة قائلة:

«تسهم وسائل الإعلام فى تشويه الحقائق لصالح النظام الحاكم».

ويتفق معها فى ذلك أستاذ المناهج وطرق التدريس فى كلية التربية جامعة عين شمس قائلا:

«وسائل الإعلام بما فيها الصحف على اختلاف نمط ملكيتها تعزف على لحن واحد وهو أرضاء النظام السياسي».

كما أضاف قائلا:

« أن وسائل الإعلام فى الماضى كان لها دور اكبر فى إضفاء شرعية على قرارات مؤسسات التعليم العالى فمن خلال عملى كمستشار لبعض وزراء التربية والتعليم قبل ثورة يناير أن الصحف لعبت دورًا فى هذا المجال مثل إلغاء الصف السادس الابتدائي وإلغاء نظام العامين فى الثانوية العامة 2011 .

وعلى الجانب الآخر أشار عدد قليل من حالات الدراسة – مثل رئيس جامعة القاهرة– إلى الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام فى إضفاء شرعية على قرارات وسياسات التعليم العالى بشرط أن تتوفر لها البيانات والمعلومات الكافية والدقيقة.

سادسًا: الاستخلاصات فى ضوء قضايا الدراسات السابقة والإطار النظرى

1- أوضحت نتائج الدراسة عدم الاتساق بين أجندة الصحف وأجندة الصفوة الأكاديمية فيما يتعلق بأغلب قضايا التعليم العالى مثل القضايا الخاصة بزيادة موازنة التعليم العالى وإصلاح القوانين المنظمة للتعليم وسياسات القبول فى الجامعات فقد جاءت هذه القضايا فى المركز (الأول) والمركز (الثانى) فى اهتمامات الصفوة برغم تأخر ترتيبها فى صحف الدراسة وخاصة الأهرام فضلا عن تجاهل الصحف لبعض القضايا برغم أهميتها فى المجتمع الاكاديمى مثل التطرف الدينى والسلوكى وقد ارجع الصفوة ذلك إلى تأثير العوامل السياسية فى دور وسائل الإعلام عامة بما فيها الصحف حيث يهدف اغلبها إلى إرضاء النظام الحاكم وتأييده تأييدًا مطلقًا ومن ثم تفتقر إلى المصداقية والموضوعية إضافة إلى افتقارها إلى التحليل والتفسير فى معالجة غالبية قضايا التعليم العالى **وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات كل من** (محمد عبد الله إسماعيل, 2009) التى توصلت إلى عدم رضا المعلمين عن التغطية الصحفية لقضايا إصلاح التعليم لعدم التعمق فى معالجة هذه القضية بمحاورها المختلفة ودراسات (ابتسام احمد,2017) و(دعاء عادل,2015) و(محمد عبد الله,2013) التى توصلت إلى اهتمام الصحف بقضايا معينة على حساب قضايا أخرى ولاسيما الصحف الاليكترونية فضلاً عن افتقارها للتفسير والتحليل وعدم اعتمادها على الخبراء والمتخصصين- خاصة الصحافة الإقليمية- ومن ثم عدم القدرة على تقديم بدائل جادة لحل مشكلات التعليم, ومن ثم يتضح أن الصحف باختلاف أنماط ملكيتها وأنواعها سواء الورقية والاليكترونية تعانى من نفس المشكلات تقريبا وان زادت حدتها إلى حد ما فى الصحف القومية.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع فرضيات المستوى الثانى من الأجندة التى تفترض أن هناك سمات معينة تبرزها وسائل الإعلام أثناء معالجتها للقضايا المختلفة تنتقل هذه السمات وتؤثر فى مدركات الجمهور ويرتبط ذلك بدرجة بروز هذه السمات فى المعالجة الإعلامية ومن ثم فإغفال الصحف محل الدراسة لكثير من قضايا التعليم العالى من وجهة نظر الصفوة الأكاديمية كما سبق وذكرنا بالإضافة إلى انخفاض نسبة المعالجة التفسيرية والتحليلية للقضايا المطروحة واعتماد اغلب السمات الموضوعية التى برزت فى معالجة الصحف محل الدراسة لقضايا التعليم العالى على تسجيل الوقائع فقط من خلال القالب الاخبارى كان احد العوامل التى ساهمت فى عدم انتقال السمات الموضوعية إلى مدركات الصفوة الأكاديمية ومن ثم التأثير فيهم هذا فضلاً عن اعتماد هذه الصفوة على العديد من المصادر المتخصصة- ذات أهمية ومصداقية أكبر من وجهة نظرهم فى الحصول على المعلومات عن التعليم العالى.

2- تضافرت العديد من العوامل المؤثرة فى تطوير التعليم العالى مثل العوامل الاقتصادية والسياسية والمجتمعية والثقافية واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Davies,2006) التى توصلت نتائجها إلى ربط العوامل الاقتصادية والسياسية بتطوير التعليم العالى فى الولايات المتحدة الأمريكية عندما أوضحت أن استحداث أجندة جديدة للتعليم العالى على مستوي كل ولاية يتوقف فى جانب منه على العمل الجاد من قبل قادة التعليم والقادة السياسيين المنوط بهم وضع وتنفيذ استراتيجيات التطوير وإزالة العقبات خاصة السياسية والاقتصادية.

3- تعددت آليات تطوير التعليم العالى من وجهة نظر الصفوة كما تعددت الأطراف المشاركة فى هذه العملية لتشمل الأستاذ والطالب ومنظمات المجتمع المدنى ورجال الأعمال ووسائل الإعلام وجاء فى مقدمتها وضع خطط تكاملية تشمل كل الوزارات والجهات المعينة المنوط بها المشاركة فى آليات التطوير التى تمثلت فى:

(أ) تنمية الموارد الذاتية للكليات والتى تعتمد بشكل كبير على توظيف الوحدات ذات الطابع الخاص بشكل فعال فضلاً عن اشتراك الكليات على مستوى الجامعة لتقديم خدمات متكاملة تحقق لها دخل اكبر بالإضافة إلى الدور الذى يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدنى فى المشاركة فى تمويل وتسويق الخدمات التى تقدمها الكليات المختلفة.

(ب) الاستفادة من التجارب الدولية فى تطوير التعليم بشقيه العالى وما قبل الجامعى.

(ج) تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة من خلال الدورات العلمية الجادة فى مجال التخصص والعمل على زيادة دخل أعضاء هيئة التدريس عن طريق تطوير التمويل الذاتي للجامعات.

4- تمثلت آليات تطوير دور الإعلام كما أشارت حالات الدراسة إلى ضرورة التنوع فى أسلوب عرض المادة الصحفية وزيادة القدرة على التحليل والتفسير والنقد الموضوعى لكل جوانب القضايا المطروحة والاعتماد على الخبراء والمتخصصين فى قطاع التعليم العالى لمناقشة هذه القضايا وإبراز خطط واستراتيجيات التطوير والإصلاح فى هذا القطاع, وكذا قيام وسائل الإعلام بما فيها الصحف بالتوعية ببعض المفاهيم التى من شأنها المساهمة فى حل بعض مشكلات التعليم العالى.

ومن ناحية أخرى لابد من تزويد وسائل الإعلام بالمعلومات الصحيحة والدقيقة من جانب القيادات التعليمية وصناع القرار واتفقت هذه النتائج مع نتائج الدراسات الخاصة بتطوير وإصلاح التعليم بشكل عام مثل دراسة (جورجيت قلينى,2004) التى أكدت على ضرورة المشاركة المجتمعية لمواجهة بعض قضايا التعليم وأهمية الدور الذي يجب أن يلعبه وسائل الإعلام لإبراز أهمية المشاركة المجتمعية في حل قضايا التعليم.

هوامش البحث:

1- محمد عويس (2016)، **التعليم والأمن القومى- كراسات علمية سلسلة غير دورية تعنى بالاتجاهات العلمية الحديثة**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ص 11-14.

2- بوابة وزارة التعليم العالى والبحث العلمى المصرية (2018)
http://portal.mohesr.gov.eg

3- رامي عطا الله (2011) صحافة الصعيد وموقفها من القضايا الوطنية والاجتماعية فى مصر من 1886إلى 1960، **رسالة دكتوراه**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

4- ماجدة عبد المرضى (2003) موقف الصحافة المصرية من قضايا التعليم فى الفترة من 1923- 1951، **رسالة ماجستير** – كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

5- فاطمة نبيل (2014) الصحافة الاليكترونية وترتيب أولويات قضايا الشباب الاجتماعية، **رسالة ماجستير**، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس.

6- دعاء عادل (2015)، اطر تقديم القضايا الاقتصادية والاجتماعية بعد الثورة فى المواقع الاليكترونية، **المجلة العلمية لبحوث الصحافة** – العدد الثاني، ابريل-يونيو.

7- ابتسام احمد(2017) دور الصحف الإقليمية فى معالجة بعض قضايا التعليم المصري- دراسة تطبيقية, **رسالة دكتوراه**، كلية التربية، جامعة بنها.

8- محمد عبد الله (2009) العلاقة بين التعرض للصحافة والاتجاهات نحو قضايا إصلاح التعليم الجامعى, **المؤتمر الخامس عشر** بكلية الإعلام 7-9 يوليو.

9- إبراهيم بن احمد (2004) الصحافة السعودية وأولويات القضايا التربوية – دراسة ميدانية لآراء المعلمين فى مدينة الرياض- **رسالة ماجستير**، جامعة الملك سعود، السعودية.

10- سحر فاروق سبتمبر(2008) الخطاب الصحفى لتطوير التعليم العالى والبحث العلمى فى الصحافة المصرية – **المجلة المصرية لبحوث الإعلام** العدد يوليو- سبتمبر.

11- أيمن يسن (2010) اتجاهات الصحافة الاليكترونية نحو بعض قضايا الفكر التربوى فى ضوء التحديات المعاصرة – **رسالة دكتوراه**، كلية التربية، جامعة بنها.

12- محمد عبد الله (2013) بعض قضايا التعليم المصرى فى الصحافة الاليكترونية، **رسالة ماجستير** كلية التربية،

جامعة سوهاج.
13- ماهيتاب ماهر(2014) استخدامات النخبة المصرية لشبكة الانترنت واتجاهاتهم نحو مصداقيتها – دراسة ميدانية تحليلية، **رسالة دكتوراه**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.
14- عبد الله بن الرفاعى(2010) علاقة النخبة الأكاديمية النسائية السعودية بوسائل الإعلام
www.arabicbookshop.net
15- سحر مصطفى(2002) تطوير نظام الدراسة فى التعليم الجامعى فى مصر- **رسالة دكتوراه**- كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس.
16- مايسة خيرى (2014) تطوير التعليم العالى فى مصر لمواجهة بطالة خريجيه على ضوء خبرات بعض الدول- **رسالة ماجستير**، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية – جامعة عين شمس.
17- محمد عبده (2014) دور الجامعة فى تنمية الشخصية القومية المصرية على ضوء التحديات المعاصرة- **رسالة دكتوراه** – كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس.
18- Abd El.Khalik Soad(2017) Cooperation between universities and industry,Higher education enhancement for sustainable devolepment – second conference,Nahda university,Bani Suef
19- Sedik Ahmed(2017) E –Management in higher education , Higher education enhancement for sustainable devolepment – second conference,Nahda university ,Beni Suef.
20- Davies K.Gordon(2006), Setting a Public Agenda for Higher Education in the States,Lessons Learned from the National Collaborative for Higher Education Policy, December.
21- جورجيت قليني (2004) المشاركة المجتمعية فى شئون التعليم الطموح والتحديات – **آفاق الإصلاح التربوى فى مصر** – المؤتمر العلمى السنوى لكلية التربية بالمنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية، كلية التربية، جامعة المنصورة.
22- فاطمة القلينى، محمد شومان(2004), **الاتصال الجماهيرى- اتجاهات نظرية ومنهجية**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع- القاهرة ص40.
23- محمد عبد الحميد(2005), نظريات الإعلام واتجاهات التأثير- عالم الكتب- القاهرة، ص315.
24- فاطمة القلينى، محمد شومان- مرجع سابق ص40-43.
25- إيناس سعد (2014) تأثير معالجة المواقع الإعلامية الاليكترونية والمدونات لقضايا العالم العربى على آراء الجماهير المتفاعلة معها- دراسة مقارنة- **رسالة دكتوراه**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ص57.
26- Baran Stanly J,Davis Dennis K (2010) Mass Communication Theory – Foundations, Fermentand, Future, WADSWORTH-- ,CENGAGE Learning- sixth Edition,p293 .
27- بسيونى حمادة (1998) **الاتجاهات الحديثة فى بحوث وضع الأجندة** – المجلة المصرية لبحوث الرأى العام، العدد الرابع.
28- إيناس سعد (2014) مرجع سابق ص 58.
29-Wu H.Denis, Coleman Reinta (2009),Advancing Agenda Setting Theory: The Comperative Strength and New Contengent Conditions of the Two levels of Agenda-Settings Effects,Journalism&Mass Cmmunication Quarterly,p785.
30- Arguete Natalia (2017) The Agenda Setting hypothesis in the new media environment http://Researchgate.net ,p 52.
31- Razinah Nor (2014) Agenda Setting Theory,http://Researchgate.net,p9.
32- جوردون مارشال(2000), **موسوعة علم الاجتماع**، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون- المجلد الثانى المجلس

الأعلى للثقافة المشروع القومى للترجمة– ص876.

33– مولود زايد (2007), **علم الاجتماع السياسي**– دار الكتب الوطنية– بنغازي (ليبيا) ص 189.

34– إيمان عبد المطلب (2013), دور القنوات الفضائية الأجنبية الموجهة باللغة العربية فى ترتيب أجندة النخبة نحو القضايا العربية، **رسالة دكتوراه**– كلية التربية النوعية– جامعة عين شمس ص119.

35– أمينة علاق (2017) نخبة آم نخب – قراءة فى المفهوم، الأدوار والإشكاليات – **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** – العدد 28 جامعة قاصدى مرباح ورقلة، الجزائر ص177.

36– خبر بعنوان «إنشاء فروع للجامعات البريطانية فى مصر يتصدر مناقشات وزير التعليم العالى وسفير بريطانيا – عبد الغفار: تطوير البحث العلمى الحل الجوهرى لجميع مشاكلنا , جريدة المصري اليوم صفحة قضايا ساخنة بتاريخ 2017/4/22 ص4.

37– خبر بعنوان «زيادة ميزانية التعليم العالى والبحث العلمى إلى 35,8 مليار جنيه» – صحيفة الأهرام صفحة أخبار محلية بتاريخ 24 /2017/4 ص 8.

38– خبر بعنوان «التعليم والصحة يهددان دستورية الموازنة العامة للدولة» . صحيفة الوفد صفحة صالة التحرير بتاريخ 5/19/ 2017 ص4.

39– خبر بعنوان «الحكومة تدرس إلغاء الثانوية العامة والتنسيق–السعيد: زيادة:موازنة التعليم غير كافية», صحيفة المصرى اليوم الصفحة الأولى بتاريخ 5/7/ 2017.

* تم عرض صحيفة تحليل المضمون على مجموعة من الأساتذة المتخصصين.

(1) ا.د/ اعتماد علام أستاذ علم الاجتماع في كلية البنات جامعة عين شمس.

(2) ا.د/ محمد شومان أستاذ الصحافة وعميد كلية الإعلام فى الجامعة البريطانية.

(3) ا.د/ شريف درويش اللبان أستاذ الصحافة ووكيل كلية الإعلام جامعة القاهرة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة.